المعايير الدِّلاليَّة عند اللغويِّين

إعداد

سعود بن عبدالله آل حسين

الأستاذ المشارك في قسم النحو والصرف وفقه اللغة

كلية اللغة العربية بالرياض

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

• ملخص البحث

إن مسألة الدلالة في المعجم، لايزال شأنها بحاجة إلى إعادة نظر في مناهج معالجته، وإحكام معايير القول فيه، وهذا هو ما دفعني إلى بحث موضوع ساهم فيه علماء أفاضل بجهود تستحق الإكبار، والجمع، والمراجعة، وتستوجب أهميتها النظر والاستفادة منها، ودراسة إمكانية تطبيقها، لقد لفت نظري ما توصل إليه ابن السراج، وابن جني، وأحمد بن فارس، وأبو هلال العسكري، ود. احمد مختار عمر، وغيرهم من القدماء والمحدثين الذين وضعوا معايير دلالية، ولكنها تكاد تكون -فيما أعلم- غائبة عن المهتمين بالشأن الدلالي تنظيرا وتطبيقاً.

إن موضوع هذا البحث هو الشأن الدلالي بشكل عام، والمعايير الدلالية التي وضعها العلماء بشكل خاص، مستهدفاً تحديد تلك المعايير، والنظر في إمكانية تطبيقها، ومواضع الانتفاع بها، ومدى مصداقيتها، ولا أزعم أنني سأستقصي القول فيها، والاتيان على جميع ما تتطلبه الأسئلة التي تثار حولها، لكني سأحاول الإسهام بالإجابة عن تلك الإشكالات.

*****

• المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد الانبياء والمرسلين، نبينا محمد وعلى آله وأصحابه الطاهرين، أما بعد فإن للغة العربية حقاً علينا، يوجب استهداف قضاياها بالبحث، وظواهرها بالدراسة والتنظير، ومعجمها ودلالتها بالمراجعة والتوضيح؛ لإزالة الغموض، وكشف المشكل، وتحرير المشتبه، ومع عظمة الجهود المبذولة في قضايا العربية صوتاً وبنية ونحواً، إلا أن الشأن الدلالي هو الحلقة التي لايزال التسمح يحيط بها، والتساهل هو سمة أعمال المعنيين بها في المعجم، وأما خارج المعجم عند التنظير ومناقشة القضايا، فإن الشأن الدلالي لازال يتسم بالفردية، فلم تتجاوز الآراء فيه مرحلة الرؤية الفردية، إلى مرحلة النقاش المتتابع، الذي تتحول به الظواهر إلى قضايا، تجعلها مستهدفة بالنقاش، والبحث الذي تستثار به المسائل، وتستنبط من خلاله الحدود والمعايير، وأستثني موضوعاً واحداً وهو قسمة الألفاظ بحسب المعاني، فقد نال نقاشاً نظرياً عظيماً في كل مراحل العربية، أما مسألة الدلالة في المعجم، فلايزال شأنها بحاجة إلى إعادة نظر في مناهج معالجته، وإحكام معايير القول فيه، وهذا هو ما دفعني إلى بحث موضوع ساهم فيه علماء أفاضل بجهود تستحق الإكبار، والجمع، والمراجعة، وتستوجب أهميتها النظر والاستفادة منها، ودراسة إمكانية تطبيقها، لقد لفت نظري ما توصل إليه ابن السراج، وابن جني، وأحمد بن فارس، وأبو هلال العسكري، ود. احمد مختار عمر، وغيرهم من القدماء والمحدثين الذين وضعوا معايير دلالية، ولكنها تكاد تكون -فيما أعلم- غائبة عن المهتمين بالشأن الدلالي تنظيرا وتطبيقاً.

إن موضوع هذا البحث هو الشأن الدلالي بشكل عام، والمعايير الدلالية التي وضعها العلماء بشكل خاص، مستهدفاً تحديد تلك المعايير، والنظر في إمكانية تطبيقها، ومواضع الانتفاع بها، ومدى مصداقيتها، ولا أزعم أنني سأستقصي القول فيها، والاتيان على جميع ما تتطلبه الأسئلة التي تثار حولها، لكني سأحاول الإسهام بالإجابة عن تلك الإشكالات راجياً من الله التوفيق، والحمد لله رب العالمين فاتحة كل خير وتمام كل نعمة.

*****

• التمهيد:

اللغة والمعيارية

اللغة إحدى الظواهر الاجتماعية التي يزاولها أبناء كل مجتمع في كل حين، بل هي أبرز تلك الظواهر، وأوسعها أثراً، وأعظمها خطراً، فالإنسان يتكلم ليتواصل مع الآخرين، وليقضي حاجاته، وليعبر عن آماله، ويصف آلامه، ولينفي جهالته، ويزداد علماً ومعرفة حينما يتلقى ما تحمله اللغة من مضامين، وغير هذا من الأغراض التي لأجلها يتكلم الإنسان، ويستمع إلى الكلام، كثير جداً، مما لا يكون لشأن اجتماعي عرفي غير اللغة[1].

وإذا كانت الأعراف الاجتماعية، والتقاليد والعادات، لا تكون إلا بأنظمة تضبط مسارها، وملامح تميزها وتظهر اختصاصها، وكيفية التعامل معها، وتكشف عن ما يوافقها ويلاقيها، وما يخالفها ويتباعد عنها، فإن اللغة كذلك في جميع مستوياتها الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية، فلكل مستوى لغوي من هذه المستويات معاييره الضابطة، وموازينه التي ربما تعددت في إطار اللغة الواحدة العامة، حسب تعدد مجتمعات الناطقين باللغة، فكل مستوى لغوي داخل اللغة، وكل لهجة داخل إطار اللغة الأم، يمثل نظاماً لغوياً خاصاً داخل إطار النظام العام للغة، وتبقى علاقة النظام الخاص الذي تمثله اللهجة، بالنظام العام الذي تمثله اللغة الأم، مرتبطة غير منفكة، مادام النظام الخاص مرتبطاً بحلقات ذلك النظام العام، ومتى ما انفكت تلك الحلقات بين النظامين فإن اللهجة تتحول إلى لغة مستقلة، ويغدوا ذلك الارتباط تاريخاً ماضياً، ربما تبقى بعض وشائجه وملامحه، وربما تندثر الوشائج وتنمحي الملامح، وتزول العلامات الدالة عليه.

إن الانتظام في اللغات واللهجات بجميع مستوياتها الصوتي والصرفي والنحوي والدلالي في اللهجة، أو اللغة، هو سِرّ تفاهم المتكلمين، وتوحُّدهم وسمة تفرّد الجماعة أو

(١) انظر للتعرف على أغراض اللغة في حياة الإنسان: أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة ٣١ وما بعدها، فقه اللغة وخصائص العربية ٢١.

المجتمع الواحد عن غيره، وهذا الانتظام هو منطلق الدراسات اللغوية التي تهدف إلى وصف ذلك الانتظام، وإبرازه في شكل قواعد منتظمة، ولولا الانتظام اللغوي ما انتظمت تلك القواعد، ولما صارت دراسة اللغة دراسة علمية يقول أ. د. صلاح حسنين: «لقد عرف علم اللغة بأنه الدراسة العلمية للغة، وهذا التعريف البسيط يحجب وراءه اختلافات في الآراء حول تحديد معنى مصطلح الدراسة العلمية.... ولذلك نستطيع القول ببساطة: إن الدراسة العلمية هي الدراسة القائمة على تنظيم المادة اللغوية، وفقاً لمنهج من مناهج البحث اللغوي، ويدرس اللغوي اللغة ليكشف طبيعة النظام اللغوي الأساسي»[1].

إن مهمة اللغوي حينئذ هي وصف النظام، باستخراج القواعد الشاملة للجزئيات، فاللغوي يستنبط القواعد، والمعايير، ويصفها، وليس هو من يضعها، وإذا كانت هذه المهمة هي محل رضى وعدم اختلاف، فإن من اشتراطات اللغويين المحدثين للدراسة اللغوية العلمية، أن لا تدرس اللغة «بهدف ترقيتها، أو تصحيح جوانب منها، أو تعديل أخرى، ومن ثم فإن علم اللغة مقصور على وصف اللغة، وتحليلها، بطريقة علمية موضوعية»[2] وهذا الاشتراط عند المحدثين للدراسة العلمية اللغوية، هو الذي يأخذونه على الدراسات النحوية القديمة، يقول ماريو باي: «وكثيراً ما أخذ على الآراء النحوية القديمة، أنها كانت معيارية أكثر منها وصفية، بمعنى أن النحويين الأقدمين تناولوا التركيب اللغوي، كما ينبغي أن يكون، لا كما هو كائن بالفعل»[3]. إن ما يأخذه المحدثون على الدراسات القديمة لكونها معيارية، لا يتخطى حدود الدراسة إلى حدود اللغة ذاتها، فاللغة نظام وهي في ذاتها معيارية؛ لكونها تشكل أنظمة محدودة وسلوكاً تتعارف الأمم والمجتمعات على سماته وطرائقه، ويرضخ له جميع أفراد المجتمع، إما بسلطة ما يقتضيه ويتطلبه التفاهم، وإما بسلطة العرف، والعادة، والتقليد، الذي يجبر الفرد على الانضواء داخل الجماعة، ولا تعني المطالبة بالوقوف عند حدود الوصف نفي المعيارية عن اللغة ذاتها، لكنهم لا يريدون أن نصف نظاماً ثم نوظف ذلك النظام وتحديد قوانينه، ووصف قواعده، لمعايرة منطوق

(١) دراسات في علم اللغة ٢٨.
(٢) علم اللغة مقدمة للقارئ العربي ٧.
(٣) أسس علم اللغة ٢٢٧.

لاحق ونظام جديد، يقول د. رمضان عبد التواب : «إن المنهج الوصفي يقوم على أساس وصف اللغة، أو اللهجة، في مستوياتها المختلفة، أي في نواحي أصولها، ومقاطعها، وأبنيتها، ودلالتها، وتراكيبها، وألفاظها أو في بعض هذه النواحي، ولا يتخطى مرحلة الوصف»[1].

إن الوقوف بعمل اللغوي عند حدود الوصف، وعدم تخطي الوصف إلى المعيار في نظري يعد مشكلة، وخطأ، وخصوصاً في العربية التي من خصائصها ذلك الارتباط بنصوص مقدسة تفرض علينا اتخاذ ذلك المستوى الذي وردت به تلك النصوص معياراً أو ميزاناً.

إن هذا أمر مفروض علينا، بحكم خصائص العربية التي انفردت بها عن اللغات ففرضت الدراسة أن نبدأ بالوصف، وننتهي إلى المعيار، وفرضت في التعليم ضرورة تعليم منطوق الأمس، للوصول إلى المنطوق المقبول اليوم[2].

إن طبيعة اللغة أنها نُظمٌ متعددة ومعايير مقنَّنة، والفرد فيها يجري داخل حدود النظام وفي إطار المعيار[3] ملزماً بما قد أشرت إليه (سلطة التفاهم والعادة والعرف).

إن كلمة «معيار» تعود إلى الجذر اللغوي «ع ي ر» وإليها تعود كلمة عَايرت، ومِعيار التي تعني الموازنة والتسوية[4]، يقول المطرزي: «والمعيار هو العيار، وهو الذي يقاس به غيره ويسوّى»[5] والمراد به عند اللغويين القواعد والمقاييس الكليَّة التي تنضوي تحتها الجزيئات، ويعرف بها موافقة الكلام لكلام السابق، وتضبط بها الأحكام. ولذلك قيل في تعريف النحو «إنه علم بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب»[6].

(١) المدخل إلى علم اللغة ١٨٢.

(٢) انظر خصائص العربية وأثرها في التعليم ١١٩ وما بعدها.

(٣) لا يناقض هذا قضية الإبداع لأن الإبداع هو الإتيان بجديد داخل النظام، حتى خصه بعضهم بأنه أن يخترع معاني غير مسبوق إليها. وانظر معجم مقاليد العلوم ٩٧.

(٤) انظر التاج عير ١٣/ ١٦٥.

(٥) المغرب ٣٣٤.

(٦) الاقتراح ٩٤.

وعند النظر إلى الجهود التي بذلت لوصف النظام الصرفي والنحوي للوصول إلى المعايير، يجد الناظر أن المعايرة الدقيقة، قد تحققت في اللغة العربية بشكل قل نظيره في اللغات، من حيث التقدم، ومن حيث الشمول، والإحاطة بالمسموع الفصيح[1].

ومن حيث عظمة الجهود وتوافرها، حتى أن من يصف تلك الجهود في نظري باكتمال الشروط، وتوافر مزايا العمل العلمي المحكم فيها، صادق مصيب.

إن مزايا العمل الذي يوصف بأنه علمي محكم، وصناعة منضبطة تتوافر فيه هذه الخصائص:

١- الشمول.

٢- الموضوعية.

٣- التماسك.

٤- الاقتصاد.

٥- التعليل[2].

إن هذه الشروط قد توافرت في العمل النحوي والصرفي المحكم عند العرب، وإن الوصول إلى تلك المعيارية الدقيقة في ذينك العلمين على وجه الخصوص تعود في تصوري إلى:

١- أن طبيعة ذينك النظامين (الصرفي والنحوي) تمثِّلٍ في اللغات قواعد كلية تنضوي تحتها الجزيئات، يقول أبو حيان الغرناطي: «والفرق بين علم النحو وبين علم

(١) لا يخل بهذا تقسيم المسموع إلى مطرد وشاذ؛ لأن الوصف الحقيقي هو الذي يتماشى عند الوصف وصياغة القواعد مع ما يفرضه الواقع اللغوي كثرة وقلة، ولو نظر اللغوي إلى جميع الأنظمة على أنها في مستوى واحد، ولا فرق بين مستعمل بكثرة، ومستعمل بندرة، لكان وصفه غير مطابق للواقع اللغوي الموصوف والمقنن.

(٢) انظر دراسات في علم اللغة الوصفي والتاريخي والمقارن ٢٩، ودراسات في دلالة الألفاظ والمعاجم اللغوية ٨، أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة ١٢٤.

اللغة أن علم النحو موضوعه أمور كلية، وموضوع علم اللغة أشياء جزئية، وقد اشتركا معاً في الوضع»[1].

٢- الطبيعة الانضباطية للنظام النحوي والصرفي في اللغات، فهذان النظامان تقل فيهما قدرة الفرد على التحرر من القيود والنظم التي وضعها العرف العام، بخلاف الدلالة التي للفرد فيها متسع باستعمال المجاز، وتوظيف الألفاظ في غير ما هي له.

٣- أن الباعث على وصف ذينك النظامين، هو ظهور التحول عن النظام النحوي والصرفي المألوف، وتشهد بهذا الروايات التي قيلت في وضع النحو، وهذا التحول هو المرآة التي صورت ذلك النظام، وجعلت ملاحظته في متناول متحدثي اللغة بالسليقة.

إن هذه الأمور وتلك الطبيعة للنظامين الصرفي والنحوي في تصوري، هي التي جعلت جهود لغوييي العربية ونحاتها تؤتي ثمارها في وقت مبكر، فتظهر تلك القوانين الضابطة للنظام الصرفي والنحوي، ولا يخل بتلك القوانين والمعايير ما قرره د. نايف خرما حين قال: «ومن أمثلة استعمال المعايير المختلفة لتعريف نفس المصطلح... تعريف أجزاء الكلام... فالاسم هو تلك الكلمة التي تجر بحرف الجر، وتنون، وتسبقها آل التعريف، وتقع مسنداً إليه، كما تقع منادى في الجملة، وهذه المعايير تتعلق بشكل الكلمة وبالوظيفة»[2]، إن استعمال معيارين مختلفي الاتجاه للخروج بضابط لعنصر من عناصر الدرس النحوي، لا ينال من اشتراط ثبات المعيار؛ لأن حرف الجر معيار ثابت للتعرف على الأسماء في العربية، ومعيار الإسناد معيار آخر، والذي ينال من ثبات المعيار هو أن يختل المعيار ذاته، فيدخل الجار على غير الاسم، ويكون الإسناد إلى الفعل، والحرف، أما أن يجتمع مع المعيار معيار آخر، فليس بمؤثر على اشتراط الثبات في المعايير العلمية.

(١) المزهر ١/ ٤٣.

(٢) أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة ١٢٧.

إن هـذا الـشيء الـذي توافـر للدراسـات النحويـة والصرفيـة والوصـول إلى المعايير الضابطـة، لم يتوافـر للجهود المبذولة في دراسـة المعنى، مع أن دراسـة المعنى قد خرجت في وقت مبكر مصاحبة للجهود المتعلقة بتفسير غريبي القرآن والحديث كما يقول ابن الأثير(١).

ومع عظمة الجهود التي بذلها اللغويون لجمع الألفاظ، وذكر اشـتقاقها ونضد أبوابها وترتيبهـا، إلا أن تحديـد الدلالـة، والعناية بها، وضبط مسـارها، لم يكن في مسـتوى العناية بالجمـع والترتيـب والضبط، بل إن المعجمي ربـما اكتفى بأقل إلماحه تقِّـرب المعنى، وتزيل الغمـوض والإبهام، ولذا اسـتخدم في تلك الجهود الـشرح بإحالة القارئ على ما يفهم هو، فاسـتخدم الترادف، والتوارد وسـيلة للتفسـير وتوضيح الدلالة، وجهد اللغوي حينئذ لا يتجـاوز في شرح الغامـض من الألفاظ مسـألة الإحالة، فيبقى تحديد الدلالـة مرتبطاً بفهم القارئ للكلمة المفسر بها، مع ما قد يترتب على هذا من إشكال إزالة الفروق التي تكون بين الألفـاظ يقول أ.د. محمود تركسـتاني: «ولا يكفي لإحلال أحدهمـا محل الآخر ما نجده من تقارب بين معنييهما، ولا ما نجده في معاجم العربية من تفسير اللفظ بالآخر، أي أن تشرح المعاجم اللفظ بما يقاربه في معناه»(٢).

لقـد بقيـت الجهود المتعلقة بالشـأن الدلالي المتعلق بتحديد دلالـة المفردات فردية عبر عصـور العربية، ولم تتحول إلى قضية فتكون ميداناً للناقش، ومحلاً للتحقيق والاسـتدراك؛ لأن أي ظاهرة لغوية تتحول إلى قضية يتكفل النقاش فيها، وتسليط الضوء عليها بإعطائها، شـيئاً مـن الضَّبط والإحكام، وهذا مـا لم يتحقق للدلالة(٣). بل إن النظريـات الدلالية التي تصـل إلى حـد المعيـار، لم تحض بمزيد مـن النقاش والتنظـير عبر الزمن، لقد برزت مسـألة

(١) انظر مقدمة كتاب النهاية في غريب الحديث والأثر، فقد أوضح فيها أن شيئاً من التفسير والتوضيح الدلالي وقع في زمن المصطفى صلى الله عليه وسلم وزمن الصحابة رضي الله عنهم.

(٢) فروق لغوية مغفول عنها ١/ ٩٢.

(٣) انظـر مثـلًا حديـث اللغويـين في المعجم العربي قديـمًا وحديثاً عن كلمـة «اللَّصَف» فقـد اضطرب الكلام فيهـا اضطراباً كبيراً فاختلط الكلام عن ثلاثة أنواع من النبات «اللصف، الشـفلَّح، العِتْر»، وأحياناً يجعل الشـفلَّح اسـماً لثمـرة اللصف عنـد القدماء، انظر: لسـان العرب، شـفلَّح ولصف. ثم تكـرر الكلام عند المحدثين، حتى الوسيط الذي لم يزد على قول «اللَّصَف من الفَصِيلة اللَّصَفِية».

دوران تقليبات المادة حول معنى واحد (الاشتقاق الأكبر) عند ابن جني، وتوقفت عند حدود ما قال، وظهرت بشكل واضح عند أحمد بن فارس رحمه الله مسألة دوران كلمات الجذر الواحد، فهو من وسع الكلام فيها، وأكثر تطبيقها وأفردها بمؤلف، ولم يزد من جاء بعده على جهده رغم أن صدى عمله قد ظهر عند معاصره الجوهري في الصحاح[1]، وظهر في مفردات الراغب[2]، كما ظهر في العباب، وليس من زيادة على جهد أحمد بن فارس في هذه النظرية، كما أن المعايير الدلالية التي وضعها ابن السراج رحمه الله في «رسالة في الاشتقاق» وأبو هلال العسكري في كتاب «الفروق» لم تنل من القدماء والمتأخرين أي اهتمام يعضدها بتطبيق، أو تنظير يحكمها ويقرُّها، أو يردُّها ويبطلها، بل بقيت -على حد علمي- في إطار العمل العلمي الذي تُكْبَر محاولته وتُقَّدر، ولكنها لا تكتسب مزية الإحكام والتحول إلى عمل علمي ينضبط معياره ويحكم قياسه، لكونها بقيت في صورة العمل الفردي فلم يؤخذ به، ولم يطبق، بل لم يناقش، وجاء في العصر الحديث كتاب «علم الدلالة» للدكتور أحمد مختار عمر مشتملاً على كثير من المعايير التي لم تنل من المحدثين ما تستحق من نقاش ومراجعه وتطبيق.

يضاف إلى هذا الوضع في الشأن الدلالي، الصعوبة والتعقيد الذي يحيط بهذا الميدان، يقول د. نايف خرما: « إن دراسة المفردات ومعاني الجمل دراسة معقدة للغاية، وعلى الرغم من وفرة الدراسات القديمة، فإن أياً منها لم تحاول أن تخرج بنظرية متكاملة عن العلاقات الكثيرة جداً، التي تربط بين مفردات اللغة وتفسر نظام المعاني فيها»[3].

إن التفاتي إلى الوضع الدلالي في العربية، ووقوفي على معايير دلالية تستحق الإسهام في مناقشتها والاهتمام بشأنها، هو الذي دعاني إلى الدخول في هذا الميدان الجليل الذي سلكه أعلام كبار يستحقون الإشادة، وتستحق جهودهم النظر والمراجعة، ولم أقع على

(١) انظر مادة أب وجنن في الصحاح والمقاييس ١/ ٧و ٤٢١.

(٢) قارن الأف والأمن- والبت والبرء في المقاييس ١/ ١٧و ١٢٣٣ و١٧٢ و٢٣٦ و في المفردات ٧٩، ٩٠، ١٠٨، ١٢١.

(٣) أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة ٣١٤.

دراسة في العصر الحديث تهتم بالمعايير الدلالية وتُفْردها بالحديث، إلا دراسة واحدة قام بها الباحث بدر ابن عائد الجهني بعنوان «محاولات بناء المعيار الدلالي في الدلالة المعجمية» وهي رسالة دكتوراه في كلية اللغة العربية في الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة على ساكنها أفضل الصلاة وأزكى السلام، ومع الجهد المبذول فيها، إلا أنها توجهت إلى دراسة النظريات الدلالية، ولم تتوجه إلى دراسة المعايير الدلالية، التي استهدفتها أنا بهذا البحث، وسأستعرض المعايير اللغوية الدلالية موضحاً مفهوم كل معيار، والآخذين به، ومواضع تطبيقه، والاستفادة منه، ومدى إحكام القول به في ضوء المنهج الوصفي التحليلي، مبتغياً الوصول إلى نتائج تفتح للدارسين باباً لمعاودة النظر في الجهود اللغوية العظيمة، التي بذلت في الشأن الدلالي للغة العربية، راجياً من الله التوفيق.

*****

المبحث الأول

معيار العُرف

تعود مادة العين والراء والفاء في اللغة العربية، إلى أصلين صحيحين، كما يقول ابن فارس[1]، هما:

تتابعُ الشّيء متصلاً بعضه ببعض، والأصل الآخر: المعرفة والعِرْفان. ويبدو أن كلمة «العُرف» عائدة إلى الأصل الثاني، الذي هو المعرفة، ولذا فقد عُرِّف «العُرْف في الاصطلاح» بأنه «ما استقرَّت النُّفوسُ عليه بشهادةِ العُقُول وتلقَّته الطبائع بالقَبُول»[2].

وهذا التعريف عامٌّ يشمل العُرْف اللُّغوي المتعلق بالأسماء والمسمَّيات، ويشمل المتعلِّق بما تعارفت العقول عليه، من قَبُول الأشياء، ورَفْضها، واستقباحها، واستحسانها، والذي يعنينا هو «العُرف اللُّغوي»، وقد يُسَمَّى هذا العُرْف «الوَضْع»، أو الأصل، أو العُرْف العام، أو الحقيقة اللغوية، ويعبَّر بالعُرْف عن الوَضْع الثاني الذي تؤول إليه الألفاظ بتعارف المجتمع.

يقول الرازي رحمه الله متحدثاً عن كلمة «ذلك» وما تقتضيه من الإشارة للبعيد «فصارت كالدابَّة فإنها مختصةٌ في العُرْف بالفَرَس، وإن كانت في أصل الوضع متناولة لكل ما يدُبُّ على الأرض»[3].

إن الوضَعْ يعني عند اللغويين تلك الدلالة التي وضعت اللفظة إزاءها عند العرب باتفاق أفراد المجتمع، يقول الجرجاني: «الوَضْع في اللغة: جعل اللفظ بإزاء المعنى، وفي الاصطلاح: تخصيصُ شيّءٍ بشيّء متى أطلق، أو أُحِسن الشيءُ الأوَّل، فُهِم منه الثاني»[4]

(١) مقاييس اللغة عرف ٤/ ٢٨١.
(٢) التعريفات ١٤٩.
(٣) تفسير الرازي ٢/ ٢٥٩.
(٤) التعريفات ٢٥٣.

هكـذا قال، ويبـدو لي أن المعنيين اصطلاحيـان، وهما تعريفان للدلالة التي اكتسـبها اللفظ بفعل تَبِعات الاستعمال.

إن المعنـى الذي يثبت للكلمة بالاسـتعمال، هو المعنى اللغـوي، وهذا المعنى قد يتعدد فتنتقـل الكلمـة من معنى عـرفي إلى معنى عُرْفي آخـر[1] ربما يكون عاماً عنـد أفراد المجتمع سواء كان حُدُوثه بحسب الاستعمال أو الظُّروف المحيطة به[2] أو بحسب ما جَدّ في الشريعة ويُسَـمَّى حينئـذ «المعنى الشرعي» أو «المعنى الاصطلاحـي» إن كان عند فئةٍ ثقافية خاصة. يقول التهانوي «العادة ثلاثة أنواع: العرفية العامة، والعرفية الخاصة، والعرفية الشرعية»[3].

إن المعنـى العُرفي للألفاظ هو المعنـى المركزي الذي تعارفت عليه الأمة الناطقة باللغة واسـتوعبته، وهو ما تنصرف إليه الكلمة حينما تتخلَّص من العوارض السـياقية التي يمكن أن تصرفهـا عنـه إلى غـيره، يقـول د. إبراهيـم أنيس: «كل كلمـة من كلمات اللغـة لها دلالة معجميـة، أو اجتماعيـة، تسـتقلّ عما يمكـن أن توجّه أصـوات هذه الكلمـة أو صيغتها من دلالات زائدة على تلك الدلالة الأساسية التي يطلق عليها الدلالة الاجتماعية»[4].

إن العرفيـة في الدلالـة، واسـتقرار المعنـى في أذهان المجتمـع، هو المعيار الـذي يُحدَّد بـه عمـل اللغوي في المعجـم، فأيما دلالة اسـتقرت في الأذهـان، وارتضاهـا المجتمع، فهي حريـة بإدراجهـا في المعجم، والعمل اللغـوي، وحينما تقف الدلالة عنـد حدود العوارض الأسـلوبية، أو الاسـتعمالات الفردية التي لا تصل إلى أن تكون إقرارا من المجتمع، وعرفية عنده، تظل في دائرة اهتمام علم الدلالة لكنها ليست في صلب عمل المعجمي.

إن مهمة المعجم تقف عند حدود هذه الدلالة.

(١) تتعدد المعاني العرفية بفعل التطور الدلالي وأسبابه، وانظر التطور الدلالي مظاهره وعلله وقوانينه ٨، علم الدلالة ٢٣٧.

(٢) سواء كان تخصيصاً بعد عموم أو العكس او انتقالًا من مجال دلالي إلى مجال آخر.

(٣) كشاف اصطلاحات الفنون ٢/ ١١٧٩.

(٤) دلالة الألفاظ ٤٨.

يقول د. إبراهيم أنيس مشيراً إلى الدلالة المركزية: «وهذا القدر المشترك من الدلالة هو الذي يسجله اللغوي في معجمه، ويسميه بالدلالة المركزية... وأقصى ما يطمع فيه اللغوي، هو أن يجعل تلك الدلالة المركزية واضحةً في أذهان الناس»[1].

ويقول د. تمام حسان: «يدور المعجم حول الكلمة إيضاحاً وشرحاً ليجلو منها ما نسميه المعنى المعجمي، وهذا المعنى قاصر في حقيقته عن المعنى الاجتماعي، أو الدلالي الذي يُعنى بتتبع الجملة... وما يحيط به من مجريات»[2].

إن وقوف المعجم عند حدود هذه الدلالة هو التزام بالمهمة، ووقوف عند حدود العمل، وإن كانت الدلالة أوسع وأشمل مما يتطلب المعجم الوقوف عنده، والوقوف عند هذا الحد لا يعني أنه يمكن وصف عمل المعجمي بالاستقراء الناقص، كما يرى بعض الباحثين المحدثين الذين تصورا أن المعجم إن لم يحط بما يمكن توليده، فهو منطلق من مبدأ الاستقراء الناقص، ففي معجم اللسانيات[3] الحديثة «إن المعجم اللغوي لا يشتمل على جميع الأنماط الاستعمالية ذلك أن فكرة جمع المادة اللغوية قائمة على مبدأ الاستقراء الناقص، ذلك أن مستعملي اللغة يمكنهم توليد ما لا يحصى من الأداءات اللغوية اعتماداً على الكفاية اللغوية».

إن ما تتيحه «الكفاية اللغوية» من قدرة على توليد ما لم ينطق تظل في دائرة الفردية لا العرفية، وفي دائرة القياس واستغلال القواعد، ولا تعني قيام المعجم على الاستقراء الناقص.

كما أن مهمة تفسير النصوص ودراسة الدلالة شيء عام وشامل يتجاوز ما في المعجم، فالمعجم هو أداة تفسير النصوص الأولى لكن مهمة المفسر أو الدلالي تتجاوز الوقوف عند حدود الكلمة المفردة، وقد نبه على هذا عبدالقاهر الجرجاني رحمه الله قديماً فقال: «اعلم أن هاهنا أصلاً أنت ترى الناس فيه صورة من يعرف من جانب، وينكر من آخر، وهو أن

(١) دلالة الألفاظ ١٠٧.
(٢) مناهج البحث في اللغة ٢٢٤.
(٣) ص ١٠٠.

الألفاظ المفردة التي هي أوضاع اللغة، لم توضع لتعرف معانيها في أنفسها، ولكن لأن يضم بعضها إلى بعض، فيعرف فيما بينها فوائد»[1].

فالمعرفة الدلالية لا تقف عند حدود دلالة الكلمة المفردة، ومن يتصور هذا فهو مخطئ. يقول د. البدراوي زهران: «هناك من يظن أن «علم المعنى» يهتم بدراسة المعنى على مستوى اللفظة المفردة على نحو ما يجري في المعجمات وما يشبهها من كتب الثروة اللفظية التي تعنى بجمع الألفاظ وتفسيرها بوجه من الوجوه، غير أن المدققين يرون أن هذه نظرة ضيقة قنعت بالأمور السطحية»[2].

لكن حدود الدلالة في المعجم يحكمها العرف، وكل دلالة خارجة عن العرف، مما لا يزال باقياً عند حدود المتكلم الفرد في ظل المجاز والأسلوبية، فليس المعجم محلاً له، إن هذا المعيار في تصوري، هو المعيار الصحيح والسليم الذي يحكم الدلالة المعجمية، ويبين حدودها، وكل من عرف الدلالة اللغوية أومأ إلى أن مهمة المعجم هي توضيح هذه الدلالة يقول د.عبد الغفار هلال معرفاً الدلالة المعجمية: «هي الدلالة التي وضعها الأسلاف للألفاظ المختلفة وتكفلت ببيانها قواميس اللغة حسب ما ارتضته الجماعة واصطلحت عليه»[3].

إن قيد العرفية قد اعتبر قيداً يخرج ما عداه، يقول ابن الأثير متحدثاً عن دلالة كلمة الغائط: «إن المرجع في هذا وما يجري مجراه إلى أصل اللغة التي هي وضع الأسماء على المسميات، ولم يوجد فيها أن الوجه المليح يسمى شمساً، ولا أن الرجل الجواد يسمى بحراً، وإنما أهل الخطابة والشعر، توسعوا في الأساليب المعنوية فنقلوا الحقيقة إلى المجاز، ولم يكن ذلك من واضع اللغة في أصل الوضع، ولهذا اختص كل منهم بشيء اخترعه في التوسعات المجازية»[4].

إن كلام ابن الأثير «عن اختصاص كل من الخطباء والشعراء بشيء إيماء إلى الاستعمال الفردي المتجدَّد باستمرار للمجاز، وأنه في حقيقته لم يصل إلى حد العرفية التي يكون بها

(١) دلائل الإعجاز ٤٢٣.
(٢) عالم اللغة عبدالقاهر الجرجاني ٢٢٠.
(٣) علم اللغة بين القديم والحديث ١٩٦.
(٤) المثل السائر ١/ ٨٧.

في عِـداد النظـام اللغوي العام الـذي يظهر في تصور جميع أبناء الناطقـين بالعربية ولهذا قال بعد ذلك النص: «فعلمنا حينئذ أن من اللغة حقيقة بوضعه، ومجازاً بتوسعات أهل الخطابة والشعر، وفي زماننا هذا قد يخترعون أشياء من المجاز على حكم الاستعارة لم تكن من قبل، ولو كان هذا موقوفاً من جهة واضع اللغة لما اخترعه أحد من بعده، ولا زيد فيه، ولا نقص منه»[1]،وهـذا هو القسـم الثاني، وهو القسـم الـذي يخرجه معيار العُرف عـن حدود عمل اللُّغوي عامة، والمعجمي خاصة.

إذن فمعيـار العرف محدد لما يدخل في عمل اللغوي، ومخرج لما ليس من عمل اللغوي عامة، والمعجمي خاصة.

يقـول د. إبراهيـم أنيـس: «ولذا ننعى عـلى اللغويـين القدماء مسـلكهم حين خلطوا بـين الصفـات الخاصة، والصفات العامة، فبينما تراهم يحكمـون حكماً عاماً على لغة العرب ونراهم في بعض الأحيان يقحمون في حكمهم تلك التجارب الخاصة، فيقول أحدهم مثلاً سمعت أعرابياً يقول كذا، أو سمعت امرأة من غَنِيّ تقول كذا، متخذين من تلك الصفات الخاصة وجوهاً من القول، أو رخصة يضعونها جنباً إلى جنب مع الوجه العام، أو المسـلك العام الذي ينتظم كل البيئة العربية»[2].

إن هـذا الـكلام يقتضي ظهور الفردية الأسـلوبية في جوانب اللغة كلهـا أصواتاً وبنية وتركيبـاً ودلالة، ولسـت أدعي سـوى هذا، لكني أتصـور أن ظهور الفردية الأسـلوبية في جانـب الدلالـة أظهـر وأبرز مـن ظهورها في جانـب الأنظمـة اللغوية الأخـرى، وقد ألح المحدثـون منذ أن ظهرت أفكار دي سـوسر على التفرقة بين اللغـة والكلام أي بين الفردية والعرفيـة[3]، وفي هذا إشـارة إلى هذا المعيـار الذي يفصل فيه في البحـث اللغوي بين ما هو نظام عرفي، وبين ما هو فردي أسلوبي.

(١) المثل السائر ١/ ٨٧.

(٢) دلالة الألفاظ ٦١.

(٣) انظر: أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة ٢١٦ وعلم اللغة د. صلاح حسنين ٥٩.

إن هذا المعيار يبين بوضوح الخطأ في استخدام الحالة الفردية معياراً لقياس الدلالات اللغوية كما فعل بعض اللغويين في العصر الحديث. فقد أشار د. أحمد مختار عمر إلى هذا المقياس فقال: «استخدم اللغويون وعلماء النفس صوراً من قياس المعنى لتحقيق عدة أغراض منها..... قياس التمايزات والاختلافات في المعاني النفسية الداخلية عند الأفراد بالنسبة إلى المفاهيم المختلفة أو المعاني التي يشعر وينفعل بها هو ذاته»[1].

إن استخدام هذا المعيار عند علماء النفس مقبول، فالطبيب النفسي يستهدف الحالة الفردية، لكن اللغوي يستهدف النظام الذي يعترف به المجتمع، ومن الإشكال العودة في قياس المعنى إلى حالات الأفراد وانفعالاتهم التي ستؤثر فيها تجاربهم في الحياة نجاحاً وإخفاقاً.

إن معنى كلمة مدرسة يجب أن يقتصر فيه على العناصر التي يتفق عليها المجتمع «مكان يجتمع فيه الطلاب لتلقي العلوم واكتساب المهارات» ولا يجوز أن أدخل فيه ما يشعر به الفرد؛ لأن هذا الشعور وليد التجارب الفردية التي لا حدود لها، وليس من عمل اللغوي التعلق بمثل هذا.

وقد أخذت المعاجم العربية بوجه عام[2] بهذا المعيار، فكان اهتمامها منصباً على الدلالة العرفية التي هي مناط عمل اللغوي، لكنها لم تخل من إيراد دلالات مجازية، لا تزال المجازية فيها واضحة ملحوظة، وهذا لا يعود إلى خَللٍ في استعمال معيار العرف، لكنه راجع إلى أن مصادر بعض المعجمات كانت معاجم تفسيرية للنصوص التي وقع فيها غرابة وغموض، والكتب التي تشرح الغريب قد توضح الدلالة المجازية إذا كانت هي محل الاستغراب، وعن طريق كتب الغريب دخل المعجم العربي دلالات مجازية كثيرة.

(١) علم الدلالة ٤٢.

(٢) وقد يوجد في المعاجم من الألفاظ ما دلالته مجازية دون صدور عن كتب تفسير الغريب، فالخليل رحمه الله تحدث في مادة (ضأن) ٧/ ٦١ عن «رجل ضائن» فقال: أي لين كأنه نعجة». وهذه دلالة مجازية.

إن معجم العين والجمهرة والجيم تخلو من كلمة «خضراء الدِّمَن»، ولكنها تظهر في كتاب تهذيب اللغة، في مادتي خضر ودمن[1]، لاهتمامه بغريب الحديث، وصدوره عن غريب الحديث لأبي عبيد[2].

و «قَدْع الأَنْف» ورد في النص :هو الفَحْل لا يُقْدع انفه»، وهو كناية عمن لا يُرَد لكرمه، وطيب محتده، لم ترد في تلك المعاجم، ولا في الصحاح، والمجمل، ولكنها ظهرت في لسان العرب في مادة «قدع» لصدوره عن النهاية في غريب الحديث لابن الأثير.

وإذا كانت مثل هذه الألفاظ لم تدخل المعجم لكون دلالتها لم تصل إلى درجة تَعارف أفراد المجتمع عليها، فإن دلالات كثيرة مجازية قد تحولت إلى حقائق، واستوعبها العرف العام فوجدت مكانها في المعجم العربي، مثل «القافلة، الكتابة، الظعينة، والمزادة...الخ، إن الكلمة عند تحولها إلى دلالة عرفية جديدة، قد اكتسبت بفعل الاستعمال موقعاً في المعجم، وقد استفادت علاقة جديدة بالألفاظ المعجمية، ولا يجوز الاحتكام إلى موقعها السابق في معايرة علاقتها بالألفاظ الأخرى.

لقد اتخذ أبو هلال العسكري رحمه الله هذا المعيار، وجعله معياراً للتفريق بين المترادفات، مع إقراره بأن الحالة التي آلت إليها اللفظتان واحدة، يقول مُفرِّقاً بين الحنين والاشتياق: «وأما الفرق الذي يعرف من جهة اعتبار أصل اللفظ في اللغة وحقيقته فيها، فالفرق بين الحنين والاشتياق، وذلك أن أصل الحنين في اللغة هو صوت من أصوات الإبل تحدثها إذا اشتاقت إلى أوطانها، ثم كثر ذلك حتى أجري اسم كل واحد منهما على الآخر، كما يجري على السَّبب وعلى المُسَبَّب اسم السَّبب»[3].

وهذا المعيار الذي اتخذه أبو هلال فيه أمران:

(١) ٧/ ٤٩، ١٤/ ١٠٢.
(٢) انظر تهذيب اللغة ١/ ١٣.
(٣) الفروق ٢٨.

الاحتكام إلى الدلالة العرفية الأولى، حين قال: «وذلك أن أصل الحنين في اللغة هو صوت من أصوات الإبل تُحدثها إذا اشتاقت»، فالمعيار هو العودة إلى الدلالة الأولى. وذلك أن الحنين في الأصل مسبب عن الاشتياق.

وعدم النظر للدلالة العرفية الجديدة التي فرضها الاستعمال. وبموجبها صار السبب والمسبب واحداً، وهذا في نظري لا يصح، لأن المعيار الصحيح هو ألا يُلغى عرفٌ جديد بالنظر إلى عرف سابق، وقد أقر رحمه الله بأن الاستعمال الثاني كثر حتى أجري اسم كل واحد منهما على الآخر، وعدم إلغاء عرف سابق بلاحق أو العكس هو الصحيح.

ومثل هذا كلامه عن التفريق بين السياسة والتدبير، فقد اتخذ الرجوع للأصل اللفظي معياراً للفرق بين الألفاظ التي يظن ترادفها ويحتمل، يقول: «وأما الفرق من جهة الاشتقاق فكالفرق بين السياسة والتدبير، وذلك أن السياسة هي النظر في الدقيق من أمور السُّوس... والتدبير مشتق من الدُّبر»[1].

ثم ساق أموراً للتفريق بين الكلمتين كلها عائدة إلى الاشتقاق والدلالات السابقة.

إن العودة عند معايرة الدلالة إلى الأصل السابق، معنى أو لفظاً واشتقاقاً، هو إلغاء للعرف الذي جَدّ للكلمة بالاحتكام إلى القيد الزمني السابق، أو الاشتقاق الفظي، وهذا غير معقول في نظري؛ لأنه تجاهل لما آلت إليه الكلمة بحكم الاستعمال ووقوف بها عند حدود ما كانت عليه.

*****

(١) الفروق ١/ ٢٧.

المبحث الثاني

معيار التضاد والتعاكس

إن من العلاقات الواقعية بين الألفاظ اللغوية علاقة التضاد والتعاكس التي تقضي أن الكلمة المتصفة بها تدل على معنى مضاد معاكس للكلمة الأخرى، يقول ابن فارس: «الضد: ضد الشيء، والمتضادان: الشيئان لا يجوز اجتماعهما في وقت واحد كالليل والنهار»[1].

وهذا النوع من الألفاظ المتقابلة كثيرة في العربية مثل:

الضُّرّ - النفع

الصلاح - الطلاح

الطيب - الخبيث

العُنف - الرِّفق

العاجل - الآجل

وهذا النوع الذي يعبر فيه عن المعنيين المتعاكسين بكلمتين اثنتين (الطباق - التكافؤ - التضاد) عائد إلى القسم الأول من أقسام الألفاظ، وهو بحسب المعاني، وهو المتباين، وهناك ألفاظ تدل كل واحدة منها على المعنيين المتضادين المتعاكسين، وهي ما يسمى بالأضداد، وهو قسم من المشترك اللَّفظي يقول سيبويه رحمه الله: «اعلم أن من كلامهم اختلاف اللَّفظين لاختلاف المعنيين، واختلاف اللَّفظين والمعنى واحد، واتفاق اللَّفظين واختلاف المعنيين»[2].

فالألفاظ الدالة على معنيين مختلفين أو متضادين متعاكسين داخلان في قسم واحد هو المشترك[3].

(١) مقاييس اللغة ضدد ٣/ ٣٦٠.

(٢) الكتاب ١/ ٢٤.

(٣) انظر الأضداد لقطرب ٦٩.

وقضيـة الأضـداد وجمـع ألفاظها في رسـائل ومعجمات خاصـة قد اسـتنفذت جهداً كبيراً من المتقدمين والمتأخرين[1] ولست بصدد نقاش القضية، ولكن صحة القول بالتضاد والتكافـؤ بـين كلمتين، أو الحكم عـلى كلمة بأنها من الأضداد لابد له مـن معيار، وقد أومأ إلى هـذا المعيـار في تعريـف الضد (المكافـئ) الراغب الأصفهـاني فقال: «والضـد هو أحد المتقابـلات، فـإن المتقابلـين هما الشـيئان المختلفـان للـذات، وكل واحد قِبالـة الآخر، ولا يجتمعان في وقت واحد»[2].

ويقـول الجرجاني: «الضدان صفتـان وجوديتان يتعاقبان في موضع واحد، يسـتحيل اجتماعهما، كالسَّواد والبياض»[3].

ويقـول أبو الطيب اللغوي في تعريـف الأضداد: «الأضداد جمع ضد، وضد كل شيء ما نافاه، نحو البياض والسـواد والسَّـخاء والبخل، وليس كل ما خالف الشيء ضداً له، ألا ترى أن القوة والجهل مختلفان وليسا ضدين، وإنما ضد القوة الضعف، وضد الجهل العلم، فالاختلاف أعم من التضاد، إذ كان كل متضادين مختلفين، وليس كل مختلفين ضدين»[4].

إن المعيار من خلال هذه النصوص واضح في المسألتين، وهو التعاكس، وعدم صحة الاجتماع بين الدلالتين في كلمتين، أو في كلمة واحدة، وتطبيق هذا المعيار في الحالتين سيظهر من خلاله في الحالة الأولى:

١ - سلامة التطابق والتكافؤ في أعمال الكُتَّاب والمنشئين، وهذه مهمة النقاد وأهل الدرس الأسلوبي والبلاغي، ومنه ما حكي[5] من أن النقاد أخذوا على المتنبي في قوله:

رأيتُكَ في الذين أرى مُلوكاً كأنَّكَ مُستقيمٌ في مُحالِ

(١) انظر حصر المؤلفات في الأضداد في معجم المعاجم ٢٩٣، الأضداد لمحمد حسين آل ياسين ٣٧ وما بعدها، التضاد في اللغة بين المبالغة والتحقيق ٢٩-٤٧ و ١٠٣-١٣٨.

(٢) المفردات في غريب القرآن ٥٠٣.

(٣) التعريفات ١٣٧.

(٤) الأضداد ١/ ١.

(٥) انظر الحكاية باختلاف إيراد في شرح ديوان المتنبي المنسوب للعكبري ٣/ ٢٠، معاهد التنصيص ٢/ ٥٣.

وقالوا له: إن المحال لا يطابق الاستقامة، وإن الذي يطابقها هو الاعوجاج»

وكذلك ما حكي عن المعتمد بن عباد مع جلسائه، حينما تذاكروا بيت المتنبي:

أزورهمْ وسوادُ اللَّيل يشفعُ لي وأنثني وبياضُ الصُّبح يغري بي[1]

فقد قال: ما قَصَّر في مقابلة كل لفظة بضدها، إلا أن فيه نقداً خفياً ففكروا فيه، فلما فكَّروا وقالوا له: ما وقفنا على شيء. قال: الليل لا يُطابق إلا بالنهار؛ لأن الليل كلِّي والصبح جزئي.

٢- سلامة شرح الدلالة في المعجمات التي تستظهِر الدلالة وتستدعيها عن طريق ذكر الضد والمقابل، أو في كتب الغريب وشروح المتون التي ربما ظهر فيها الخلل في توجيه الدلالة فراح الشراح يستعينون بمعيار التقابل موجهين إلى الصواب، يقول الطُّوفي في شرح مختصر الروضة[2] المُكَلَّف منهي عن الزِّنى، فيكون مأموراً بضده، وهو النكاح... « قلت وهذا تخريج ضعيف... فالزنى لم ينحصر ضده في النكاح».

ولم أجد لهذا المعيار أثراً فيما اطلعت عليه من الكتب المشتملة على الاستدراك اللغوي، ولعل هذا يعود إلى دقة المعجميين في استعمال كلمة «ضد» عند الشرح والتفسير.

ولا أزعم أن هذا المقياس أمر باتٌ لا خوارم له، بل إن الأمر كما يرى د. أحمد مختار عمر حين قال: «ستظل المشكلة قائمة في بعض الحالات؛ لأن التضاد كثيراً ما يكون نسبياً»[3].

أما فيما يتعلق بألفاظ الأضداد فإن لتطبيق هذا المعيار (التعاكس) أثراً جيداً؛ لأنه كفيل -إذا انضم إليه معيار لفظي آخر وهو اتحاد اللفظ- بوضع ألفاظ هذه الظاهرة في حجمها اللغوي الصحيح، لكن الكثيرين ممن ألفوا في الأضداد تناسوا هذا المعيار، فوقعوا في التزيُّد

(١) نفح الطيب ٤/ ٢٦١.
(٢) ٢/ ٣٨٥.
(٣) علم الدلالة ٤٣.

والتكثُّر غير المقبول من ألفاظ هذه الظاهرة[1]، وأدخلوا في عداد كلمات الأضداد كلمات كثيرة، العلاقة بين معانيها علاقة اشتراك لا علاقة تضاد.

إن كلمة «انقبض» مثلاً قد عدت من الأضداد عند السجستاني[2]، وابن الأنباري[3]، وأبي الطيب[4]، وفي المعجم المفصل[5] وقد أثبتوا الضدية لها من خلال معنيين هما:

١- التجمع.

٢- الظهور، والسعي في الأمور.

والملحوظ أن تطبيق معيار التناظر والتناقض بين المعنيين - مهما اجتهدنا في تجريد المعنيين وتمييزهما عن بعضهما بالملامح الدلالية - هو الكفيل بإخراج هذه الكلمة من عداد كلمات الأضداد، فالكلمة لها دلالة عامة كما يقول ابن فارس وهي: «التجمع» وهي سبب دلالتها على المعنيين، فالمنقبض في بيته مجتمع مُنْزوٍ، والمنقبض في حاجته وأمره مجتمع القُوى والهمة، وهذه الدلالة لا تناقض تلك؛ فتكون الكلمة من الأضداد، بل تشترك معها، إن هذا المعيار كفيل بإخراج كلمات كثيرة مثل: اعتذر، أَطْلَب، أَرَمَّ، الظَّعينة، الكأس، أَرْديت وإدراجها في عداد المشترك اللفظي ذي المعاني المتعددة غير المتضادة، إن افتقاد تلك الأعمال لتطبيق هذا المعيار، هو الذي جعل الكتب المعقودة لجمع ألفاظ هذه الظاهرة تكبر وتتضخم تضخماً غير مقبول.

*****

(١) انظر: في اللهجات العربية ٢٠٤، الأضداد في اللغة لمحمد حسين آل ياسين ٤٤٠، الأضداد في القاموس المحيط ١٣١.

(٢) الأضداد ١٣٥.

(٣) الأضداد ٢٩٠.

(٤) الأضداد ٢/ ٥٨٤.

(٥) ٣٦.

المبحث الثالث

معيار العطف

ظهر عند بعض اللغويين ما يستفاد منه أن العطف معيار دلالي، وأنه دليل على عدم ترادف اللفظين المعطوفين على بعضهما، وعلى كونهما من المتباين لفظاً ودلالة.

يقول أبو هلال العسكري: «أشار المبرد في تفسير قوله تعالى: ﴿لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾ [المائدة ٤٨]. قال: فعطف شِرْعة على مِنْهاج لأن الشَّرْعة لِأوَّل الشيء، والمِنهاج لمعظمه ومتَّسعه....».

قال: وعطف الشَّيء على الشَّيء وإن كانا يرجعان إلى شيء واحد كان في أحدهما خلاف للآخر، فأما إذا أريد بالثاني ما أريد بالأول، فعطف أحدهما على الآخر خطأ، لا تقول جاءني زيد وأبو عبدالله، إذا كان زيد هو أبو عبدالله»[1].

وبعد نقل أبي هلال لهذا النص عن المبرِّد، وإيراد رُؤية المبرِّد للتباين بين المال والنَّشَب، والنأي والبعد، يصل إلى هذا المعيار الدلالي فيقول: «والذي قال هاهنا في العطف يدلّ على أن جميع ما جاء في القرآن، وعن العرب من لفظيين جاريين مجرى ما ذكرنا من العقل واللُّب والعلم والمعرفة، والكسب والجرح، والعمل والفعل، معطوفاً أحدهما على الآخر فإنما جاز هذا فيهما لما بينهما من الفرق في المعنى، ولولا ذلك لم يجز عطف «زيد» على «أبي عبدا لله» إذا كان هو هو»[2].

واضح من كلام أبي هلال رحمه الله الاعتداد بالعطف معياراً للاستدلال على تباين الألفاظ لا ترادفها.

إن النصوص التي يظهر فيها ما يماثل عَطْف الشِّرعة والمنهاج كثيرة، ومنها ما أورده العلماء من عطف - الحِلّ والبِلّ - الشَّكّ والرَّيب، حيّاك وبيّاك، الكذب والمَين، الجوع

(١) الفروق ٢٢.
(٢) الفروق ٢٣.

والمَسْغبة، الوَهْن والضَّعْف، ومع اختصاص كتاب الفروق بالتفريق بين أمثال هذه المتعاطفات إلا أن هذا المعيار حسب اطلاعي، لم يظهر في كتاب الفروق عند الدراسة التطبيقية، لكن ظهر في مقدمات الكتاب النظرية، ولم يتخذه أبو هلال وسيلة لنفي الترادف عن الألفاظ، والتفريق بين دلالتها.

ولقد ظهر من كلام العلماء ما يخالف ما ذهب إليه أبو هلال العسكري، يقول ابن الأنباري رحمه الله حين تحدث عن العطف بين حَيَّاك وبَيَّاك: «قال الفراء بَيَّاك معناه كمعنى حَيَّاك، وقال: وهو عند العرب بمنزلة بعداً وسُحْقاً، فالسُّحْق هو البُعْد، ودخلت الواو عليه، لما خالف لفظه، ومن ذلك الحديث الذي يروى عن العباس «في حِلّ وبِلّ» البِلّ هو الحِلّ، دخلت الواو عليه لما خالف لفظه، ومن ذلك قول عَديّ:

وقدّمتْ الأديمَ لِراهشَيهِ ... وأَلْفى قولها كذباً ومينا

فالمين هو الكذب، نسق عليه لما خالف لفظه، ومثله قول الآخر وهو طرفة:

فمالي أراني وابنَ عمي مالكاً ... متى أدنُ منه ينأَ عني وَيَبْعُدِ

فنسق يبعد على ينأ لما خالف لفظه...»[1]

وما أشار إليه ابن الأنباري من كلام للفراء موجود في معاني القرآن[2]، والذي ذكره الفراء، وابن الأنباري، ذكره عن العرب ابن السيد البطليوسي، فقد قال: «العرب قد تأتي بالاسمين، ومعناهما واحد، كقول الشاعر:

ألا حبذا هندٌ وأرض بها هندُ ... وهندٌ أتي من دونها النأيُ والبعد»[3]

والعطف في مثل هذه الحال بلا شك مغاير للعطف بين علمين، فالعطف بين اسمين علمين مقتضٍ بلا شك للمباينة والمغايرة، فإذا عُطف زيد على «أبو عبدالله» - فالثاني غير الأول بلا شك. لكن عطف المصادر والصفات من خلال النصوص التي أوردها هؤلاء

(١) الزاهر ١/ ٦٢

(٢) ١/ ٣٧.

(٣) الحلل في شرح الجمل ١/ ٥٠، دراسات في أسلوب القرآن ٣/ ٥٠٧.

العلماء ليس كذلك. بل إن كثرة إقرار العلماء له من لغويين وغيرهم يكاد يعز على الحصر[1]؛ مما يدل على ضعف هذا المعيار، وعدم الاطمئنان إليه؛ لأنه بني على ما يقتضيه العطف بين أسماء الأعلام، ولم يلحظ الفرق بين العطف في هذه الحال، والحال عند عطف الصفات، والأفعال، حينما تعطف لتأكيد الدلالة وتقرير المعنى. إن قول جاء زيد وأبو عبد الله مقتضٍ للفرق، ولكن قولنا ارتاب محمد وشك، ليس بتلك الحال، وبهذا يظهر ضعف اعتماد «العطف» من المعايير الدلالية الدالة على التباين.

*****

(١) من هؤلاء ابن هشام في مغني اللبيب ١/ ٤٦٧، القسطلاني في إرشاد الساري ١/ ٤٢٨ و ٣/ ٣٢٥، ٨/ ٢٢٣، عمدة القاري ١١/ ٢٠٨ دراسات في أسلوب القرآن ٣/ ٥٠٧، النحو الوافي ٣/ ٥٦٥.

المبحث الرابع

معيار اتحاد المقابل واختلافه

مضمون هذا المعيار اتحاد المقابل لِلَّفظين المستهدفين بالمعايرة، وقياس المعنى، واختلافه أو اتفاقه، فإن قبل اللفظ مُقابلة اللَّفظين المعايرين، وصار ضداً لكليهما ومناقضاً لمعنييهما فهما مترادفان، وإن اختلف المُقابل فصار أحدهما يقابل بلفظ، والآخر يقابل بلفظ آخر، فلا ترادف ولا توارد، وقد ذكر هذا المعيار ابن السراج فقال رحمه الله «فمن ذلك أن تمتحنه بالضد، فتنظر هل ضد هذا هو ضد هذا ؟ فإن كان كذلك، وإلا فليس هو هو، كما لو قال قائل: إن الشَّجاعة للنفس، والجَلَد للبَدَن، فضد الشجاعة الجُبن، وضد الجَلَد الخَورَ، فليست الشجاعة إذن هي الجَلَد»[1].

وقد ظهر هذا المعيار عند أبي هلال فقال: «وأما الفَرْق الذي يُعرف من جهة اعتبار النَّقيض، فكالفَرْق بين الحِفْظ والرِّعاية، وذلك أن نَقيض الحفظ الإضَاعة، ونقيضَ الرِّعاية الإهمال»[2].

وتطبيق هذا المعيار في التفريق بين ما يعتقد ترادفه عند ابن السراج وأبي هلال ظاهر من خلال هذين النصين، وعند الرجوع إلى كتاب الفروق أجد أن أبا هلال قد اتخذ للتفريق بين العلم والمعرفة عدة معايير فقال:

فأما الفَرْق الذي يعرف من جِهة ما تستعمل عليه الكلمتان، فكالفرق بين العِلْم والمعرفة، وذلك أن العِلْم يتعدى إلى مفعولين، والمعرفة تتعدى إلى مفعول واحد، فتصرُّفُهما على هذا الوجه، واستعمال أهل اللغة إياهما عليه، يدل على الفَرْق بينهما في المعنى»[3]. ولو طبقنا هذا المعيار على هاتين الكلمتين اللتين فَرّق بينهما أبو هلال بالنظر إلى معيار آخر

(١) رسالة في الاشتقاق ٣٩.
(٢) الفروق ٢٦.
(٣) الفروق ٢٦.

فصارتا عنده من المتباين، لوجدنا أننا بتطبيق معيار اتحاد الضِّد أمام لفظين مترادفين لا متباينين.

إن كلمة العِلْم والمَعْرفة - نقيضهما هو «الجَهْل» فالنقيض واحد، وهذا يقتضي ترادفهما بحسب هذا المعيار، قال الدَّقيقي: «وضد العِلْم الجَهْل، وقد يقع الجَهْل ضد المعرفة، قال ذو الإصبع:

فإن عرفتم سبيل الرُّشْد فانطلقوا وإن جَهِلْتم سبيلَ الرُّشْد فأتوني»[1]

إن كلمتي المعرفة عند تطبيق المعيارين عليهما مرة صارتا من المتباين، وذلك باعتبار معيار استعمال الكلمة، فالعلم يتعدى إلى مفعولين، والمعرفة تتعدى إلى مفعول واحد، ومرة صارتا من المترادف، وذلك لاتحاد ضدهما وهو الجهل، وهذا اضطراب واضح ينال من كفاية هذين المعيارين.

*****

(١) اتفاق المباني ٢٠٩.

المبحث الخامس

معيار قبول التفاوت

وضع ابن السراج هذا المعيار للتفريق بين ما يظن أنه مترادف ومتوارد، فقال: «ثم قبول معنى الكثرة والقلة، فإن كان أحدهما يقبل الكثرة والقلة، والآخر لا يقبلها، فليس هو هو، كما لو قيل: عن الإنسانية هي العقل؛ لأن الإنسانية لا يقال فيها أكثر ولا أقل؛ ولأنه ليس واحد من الناس بأكثر من الآخر، والعقل يقبل ذلك فيكون أكثر وأقل، ثم إن كانا جميعاً يقبلان الكثرة والقلة، ولم يكونا يقبلان ذلك معاً، فإذا كان هذا أكثر أو أقل، كان الآخر كذلك، فإن لم يكن بهذه الحال فليس هو هو، كما لو قيل: العِشْق هو الشَّبَق، فإنه ليس كلما كثر العِشْق كثر الشبق لا محالة»[1].

إن هذا المعيار الذي وضعه ابن السراج لا يشاركه فيه غيره حسب اطلاعي، وهذا المعيار وضعه ابن السراج وهو يتضمن أمرين:

أحدهما: أن معيار القول بالترادف أن يقبل كل واحد من اللفظين القِلَّة والكثرة.

الآخر: أن يترتَّب على القِلَّة والكثرة في أحدهما القِلَّة والكَثْرة في اللفظ الآخر.

وهذا المعيار في تصوري محل استشكال، فموضع تطبيق المعيار هو الترادف، والترادف معنى واحد تتوارد عليه ألفاظ، ولسنا أمام معنيين أحدهما يقبل الكثرة، والآخر لا يقبلها، بل نحن في الترادف أمام لفظين وأكثر، وقبول التفاضل أمر معنوي، سواء قَبِل اللفظ المعبَّر به التفاضل مباشرة، أو بواسطة، إن كلمة الطويل والسُّرْحُوب كما تشير المعاجم[2].

تحملان دلالة واحدة، وكلمة طويل تقبل التفاضل فيقال: هذا أطولُ من هذا، وكلمة سُرْحُوب لا تقبل التفاضل مباشرة؛ لأن شروط ما يقبل التفاضل لا تنطبق عليها[3].

(١) رسالة في الاشتقاق ٣٩.

(٢) العين (سرحب) ٣/ ٣٣٢، المخصص ١/ ٢٣٥، شمس العلوم ٥/ ٣٠٥٧.

(٣) انظر أوضح المسالك ٣/ ٢٥٥، النحو الوافي ٣/ ٣٩٥.

إننا إمام معنى يقبل التفاضل، والكلمتان مدلولهما واحد، ولكن إحداهما يصاغ منه «أفعل» مباشرة، والأخرى لا يصاغ منها «أفعل» مباشرة وبتطبيق هذا المعيار سنفرق بين ما قرر العلماء توارده في المعنى وتوافقه مما يُضْعف كِفاية هذا المعيار.

*****

المبحث السادس

معيار اتحاد الجنس واختلافه

أورد هـذا المعيـار ابن الـسراج رحمه الله؛ للاسـتعانة به عـلى قياس مـدى التطابق، أو الترادف، أو التباين، فقال: «ومن ذلك إن كانا من جنسٍ واحد، وإلا فلا يجوز أن يكون هو هو؛ لأنهما إن لم يجتمعا في الجنس كانا أبعد من ذلك»[1].

وهذا المعيار في نظري لا يصلح أن يكون مقياساً وميزاناً للأخذ به في الحكم بالترادف أو عدمـه، لأن اشـتراط الاتحاد في الجنـس تحصيل حاصل. فالألفـاظ المترادفة من محدداتها الدلاليـة والحَدِّيـة «أن تـدل على شيء واحـد» فاتحاد الجنس تحصيل حاصـل، ولا يكفي في الحكـم بالترادف ودفع التباين أيضاً هذا الاتحاد، فقد يكون اللفظان متباينين مع اتحادهما في الجنـس، فهذا الشرط لا يكفـي في إثبات الترادف، ولا يمكن أن يدفـع به التباين، إن كلمة جَرَب وقَرَع في العربية من جنس واحد، فهما دالتان على داءٍ ومَرَض يُصيب الجلد، ويُذْهِب وَبَـر الإبـل، ولأجل هذا الاتفـاق فسرتا عند شرحهما في بعض كتـب التراث ببعض، يقول اليَفْـرَني: «والقَرْعَى من الفِصَال، وهو جَرَبٌ يصيبهـا فتفقد أوبارها»[2]. والثابت أن القرع داء، والجَـرَب داء آخـر، ولا يكفـي اتحـاد الجنس في الحكـم بالترادف. بل همـا متباينان، إن اتحـاد الجنس بمثابة التقـاء في الحقل الدلالي، وهذا الالتقاء لا يترتب عليه أي التقاء محدد في قسـمة الألفاظ بحسـب المعاني، بل قد يترتب عليه علاقة الخصوص والعموم أو الاشـتمال والتضمـن أو الـترادف أو التبايـن أو غيرهـا، ولـذا قال ليونـز: «معنى الكلمـة هو محصلة علاقتهـا بالكلـمات الأخرى في داخل الحقل الـدلالي»[3]، فالتوافق في الجنـس ليس بمعيار للترادف ولا التباين.

*****

(١) رسالة في الاشتقاق ٣٩.

(٢) الاقتضاب في غريب الموطأ ٢/ ٥.

(٣) علم الدلالة ٨٠.

المبحث السابع

معيار الإضافة

أورد ابـن السراج هذا المصطلح، واتخذ منه معياراً للتفريق بين الكلمات المترادفة، ولا أدري هـل يقصـد بالإضافة – اجتماع الكلمتين بطريق العطـف مثلاً، أم أنه يقصد التركيب الإضافي؟ يقول: إن كان إذا أضيف إلى كل واحد منهما شيء واحد بعينه لم يكن الذي يكون مـن اجتماعهـما واحداً، فليس هو هو، كما لو قيل: إن العلم هو الحس، فإن العلم إذا أضيف إليه العمل كان من اجتماعهما الحكمة، والحس ليس كذلك»[1].

وعلى كل حال فإن هذا المعيار لا ينطلق من الاستناد على دلالة اللفظة في ذاتها، بل من خلال ما اقترن بها سواء بالعطف أم بالإضافة، وهو معيار فلسفي كما يبدو من خلال المثال الذي أورده، فكأنه يقول العلم + العمل = الحكمة، والعلم + الحس = ليس كذلك، وهذه هـي دلالة الالتـزام، وهو ما يترتب على الألفاظ عند تركيبهـا في جمل، وهذا ليس من عمل اللغوي، بل من عمل المناطقة وأهل الأصول؛ لأن دلالة الالتزام ليست لفظية، بمعنى أنها ليسـت دلالة باللفظ يقـول الآمدي رحمه الله: «وأما غير اللفظية فهـي دلالة الالتزام، وهي أن للفـظ معنـى، وذلك المعنى له لازم من خارج، فعند فهـم مدلول اللفظ من اللفظ ينتقل الذهـن مـن مدلول اللفظ إلى لازمة، ولو قدر عدم هذا الانتقال الذهني لما كان ذلك اللازم مفهوماً»[2].

*****

(١) رسالة في الاشتقاق ٤٠.

(٢) الإحكام في أصول الأحكام ١/ ١٥.

المبحث الثامن

معيار الملامح التمييزية (العناصر التكوينية)

ظهر هذا المصطلح في العصر الحديث في الغرب، بعد أن تأثرت الدراسة الدلالية بالدراسة الصوتية التي درست مسألة الفونيم والعناصر المكونة له، يقول د. كريم زكي: ظهرت هذه النظرية على يد الأنثروبولوجيين، الذين استلهموها من علم وظيفة الأصوات، الذي يهتم بتحديد السمات النطقية للفونيم، عندما قاموا بتحليل كلمات القرابة في لغات متعددة، ومن ثَمَّ أصبحت هذه النظرية تمثِّل أحدث الاتجاهات الرئيسية في دراسة دلالات الكلمات»[1].

وإذا كانت الإجراءات في التحليل والبحث عن المحددات الدلالية لكل دال، والملامح الصوتية لكل فونيم تتشابه في الإجراءات، مع أسبقية ظهور نظرية الفونيم في الغرب؛ مما يجعل هذا الترتيب التاريخي للنظريتين (نظرية التحليل المكوناتي ونظرية الفونيم) مقبولاً في الغرب.

إلا أن المسألة عند العرب تختلف، فقد ظهرت هذه النظرية منذ زمن مبكر عند علماء العربية، وذلك في اتجاهين:

فأما الاتجاه الأول الذي ظهرت فيه تلك النظرية فهو اتجاه تطبيقي عند وضع حدود المصطلحات، فوضع الحدود قائم على ذكر الخصائص موضع الاشتراك، وموضع الامتياز يقول الجرجاني «الحد في اللغة: المنع وفي الاصطلاح: قول يشتمل على ما به الاشتراك وعلى ما به الامتياز»[2]، ويقول الكَفوي: «حدُّ الشيء هو الوصف المحيط بمعناه، والمميز له من غيره»[3]، إن ما قام به العلماء عند ضبط حدود المصطلحات، إنما هو في الحقيقة ذكر المميزات الدلالية التي تسمح بانضواء ما يشتمل عليه المصطلح، وتمنع ما لا يمكن إدراجه

(١) التحليل الدلالي إجراءاته ومناهجه ١٠٣.
(٢) التعريفات ٨٣.
(٣) الكليات ١/ ٣٩١.

تحت المصطلح، وهذا العمل هو نفسه عمل من يقوم بتحليل المكونات الدلالية للألفاظ.

وأما الاتجاه الثاني، فقد ظهر عند عالمين اثنين اهتما بوضع معايير دلالية للتفريق بين الألفاظ المترادفة، وهما ابن السراج، وأبو هلال العسكري.

يقول ابن السراج :

«ثم من قِبَل الصِّفات التي يُوصف بها كل واحد منهما فإن لم يكن واحد منهما بتلك الصفات بأعيانها فليس هو هو، وذلك أنه لو قيل: إن العفاف هو قصر الشهوة على مقدار ما تجيز السنة، والزهد هو قصر الشهوة دون ما تجيز السنة، فقد وجب من هذا أن العفاف ليس هو الزهد»[1].

ويقول أبو هلال العسكري: وأما الفرق الذي يعرف من جهة صفات المعنيين فكالفرق بين الحلم والإمهال»[2]، ثم يقول: «فثبت بذلك أن الحلم يقتضي بعض الحكمة، وأن السَّفَه يضاد ما كان من الحلم واجباً لا ما كان من تفضُّل، وأن السَّفه يقتضي الحكمة من كل وجه»[3].

إن هاتين الإشارتين من هذين العالمين، وهي استغلال المحددات والمميزات الدلالية معياراً للتفريق بين ما يعتقد فيه الترادف، هي نفس الإجراءات التي تقوم عليها نظرية التحليل الدلالي في العصر الحديث. فليست هذه النظرية قائمة عند العرب على نظرية المحددات الصوتية، بل قد سبقتها بزمن بعيد، لكن هذه الرؤية للمحددات الدلالية عند هذين العلمين لم تأخذ حقها من التنظير والتطبيق عند العرب، إلا في العصر الحديث بعد التأثر بما حدث في الغرب.

وفي العصر الحاضر، اتخذ كولنسن هذه المحددات الدلالية معيارا للحكم على الكلمات المترادفة.

(١) رسالة في الاشتقاق ٤٠.
(٢) الفروق ٢٠٠.
(٣) السابق ٢٠٢.

يقـول د. أحمـد مختار عمر: «ولخص كولنسـن الفـروق التي تقع بـين اللفظين اللذين يُدَّعى ترادفهما فيما يأتي:

١- أن يكون أحد اللفظين أكثر عمومية من الآخر -بكى- انتحب.

٢- أن يكـون أحـد اللفظـين أكثر تخصصيـة من الآخـر[١]، والتعميـم والتخصيص مرتبطـان بالمحددات الدلالية والعناصر التكوينية، فكلـما ازدادت العناصر كلما زاد التخصيص، وكلما قَلَّت العناصر ازدادت إمكانية التعميم.

إن هـذه النظرية تسـتهدف حصر المكونات والسِّـمات والاشـتراطات التـي تتوافر في دلالة الكلمة، يقول د. أحمد مختار عمر:

يبـدأ القيام بهذا التحليل، بعد أن ينتهي تحديـد الحقول الدلالية.... فلكي يتبين معنى كل كلمـة، وعلاقـة كل منها بالأخرى، يقوم الباحث باسـتخلاص أهم الملامح التي تجمع كلمات الحقل من ناحية، وتميز بين أفراده من ناحية أخرى»[٢].

إن لهـذه النظرية نصيباً أوفر مـن النجاح، يفوق نصيب النظريـات الدلالية الأخرى؛ لأنها تحاول إبراز المعنى في شـكل عملي تطبيقي متكامـل، تتوافر فيه الدِّقة والحَصْر، ويبتعد عن الاكتفاء بتقريب المعنى أو الإلماح إليه.

يقـول د. كريم زكـي متحدثاً عن هذه النظرية: «ومهما كان الأمر فقد حاول أصحاب هذه النظرية بشكل علمي منظم، الوصول إلى نظرية تكون قادرة على إيضاح معاني الكلمات والعلاقات بينها، وبيان كيفية تفاعل معنى الكلمة باستعمالها في السياق من ناحية، وتحليلها من خلال مجالها الدلالي الذي توجد فيه من ناحية أخرى»[٣].

إن هـذه النظريـة تصلـح أن تكـون معيـاراً دقيقاً للحكـم على دقة الـشرح الدلالي في المعجم، وعند التفسير، ويصلح أن تكون معياراً يستند إليه عند الحكم بالترادف والتباين.

(١) علم الدلالة ٢٨٨.

(٢) علم الدلالة ٢٢٨

(٣) التحليل الدلالي اجراءاته ومناهجه ١/ ١١٠.

إن الموازنة بين عملين معجميين في تحديد الدلالة سيظهر الفرق بينهما بجلاء عند تقويم مدى الدقة، والتكامل أو محاولته عند تحديد الدلالة.

إن كلمة -عَرْفَج- مثلاً قد شرحت في كتاب العين للخليل بهذه الطريقة يقول: «نبات من نبات الصَّيف، لين، أغْبر، له ثَمَرةٌ خَشْناء «كالحَسَك»[1]، ويقول الجوهري: «العرفَج: نبات ينبت في السهل»[2] إن الناظر في الملامح الدلالية عند هذين العالمين سيجد نفسه عند الخليل أمام محددات دلالية ستة، مما يضيق دائرة الاشتراك، ويقرِّب التمييز، أما عند الجوهري فالأمر بعكس هذا، فنحن أمام مميِّز واحد، وهو «أنها من نبات السهل» وكم من النباتات تنبت في السهل!!!.

لست أزعم أن ذلك الوصف عند الخليل رحمه الله وصف دقيق تماماً لهذا النبات المعروف عند أهل نجد إلى اليوم، ولكنني أجد في تعريف الخليل من المزايا ما لا أجد في تعريف الجوهري. ومعيار التفضيل بين العملين هو توافر الملامح المميزة مع دقتها، مما يجعل هذا المعيار صالحاً للحكم على الجهود المعجمية وتقويم مدى نجاعتها.

أما استخدام هذا المعيار للتحقق من مصداقية الحكم بالترادف وعدمه، فله نصيب كبير من صلاحية القيام بهذه المهمة - فلا يمكن أن يقبل الحكم بالترادف مع اختلاف تلك الملامح التمييزية، لقد قال الخليل رحمه الله مفسراً كلمة «النَّحِيب» : «النَّحِيب: البكاء»[3] لقد استخدم رحمه الله أسلوب الشرح بالمرادف، وهذا الأمر قد اختلف عند ابن فارس في معجمه فقال: «والنَّحِيب: من البكاء، ونَحِيب الباكية: بكاءٌ مع صَوْت وعُوال»[4] ويقول: «نحيب الباكي: هو بكاؤه مع صَوْت وعُوال»[5].

إن الكلمتين تتفقان في أن كلاً منهما يدل على حالة إنسانية، لكن البكاء عام أما النحيب فهو خاص، فمن ملامحه الزائدة أن يجتمع مع البكاء صوت وعُوال. وبهذا يظهر جلياً عدم إمكانية

(١) العين عرفج ٢/ ٣٢٢.
(٢) الصحاح - (عرفج).
(٣) العين (نحب) ٣/ ٢٥١.
(٤) المجمل (نحب) ١/ ٨٦٠.
(٥) مقاييس اللغة (نحب) ٥/ ٤٠٤.

القول بالترادف مع تباين الملامح المميزة، ومثل هذا ما قرره ابن الأثير مجد الدين رحمه الله شارحاً كلمة «الحَتّ» فقد قال: «والحَكّ والحَتّ والقَشْر سواء»[1] وهذا القول يشعر بالترادف.

وعند النظر فيما قرره ابن فارس عن هذه الكلمات يظهر الفرق جلياً بين العملين يقول: «الحاء والكاف أصل واحد، وهو أن يلتقي شيئان يتمرَّس كل واحد منهما بصاحبه، والحَكّ: حكُكَ شيئاً على شيء»[2]، ويقول: «الحاء والتاء أصل واحد، وهو تساقط الشيء كالورق ونحوه، ويحمل عليه ما يقاربه»[3]، ويقول: «القاف والشين والراء أصل صحيح واحد يدل على تنحية الشيء»[4]، فتمايز العملين المعجميين واضح وتباين الكلمتين كذلك، يقول: د. أحمد مختار عمر «الترادف عند أصحاب النظرية التحليلية يتحقق إذا اشترك اللفظان في مجموع الصفات الأساسية التمييزية»[5]، وإذا كانت كثرة المميزات تعني التخصيص- وقلتها تعني التعميم - فإن قول اللغويين في اشتراطات الترادف الكامل «الترادف تضمن من جانبين « أ « و «ب» يكونان مترادفين إذا كان (أ) يتضمن (ب) و(ب) يتضمن (أ)[6]، قول صحيح، والتعرف على تحقق التضمن من الطرفين من عدمه، يتحقق بالتعرف على الملامح المميزة، فإذا اتفقت فكل واحدة من الكلمتين تتضمن الأخرى، وإذا لم تتفق بل قَلَّت في أحدهما، وزادت في الأخرى، صار التضمن من جهة واحدة، مثلما مر في كلمة بكاء، فكل نحيب بكاء - وليس كل بكاء نحيباً.

ولقد استخدمت الملامح التمييزية معياراً للتفريق بين « الهومونيمي والبوليزمي» من الكلمات المشتركة، يقول د. أحمد مختار عمر: «ويعطي وينرتش معياراً آخر يقوم على حصر مكونات المعنى أو ملامح التعريف: نكون أمام بوليزمي إذا كان المثالان يملكان على الأقل ملمحاً دلالياً مشتركاً، ونكون أمام هومونيمي إذا لم يوجد أي ملمح مشترك»[7].

(١) النهاية (حتت).
(٢) المقاييس (حكك) ١/ ٣٣٧.
(٣) السابق (حتت) ٢/ ١٩.
(٤) السابق قشر ٢/ ٢٨.
(٥) علم الدلالة ٢٢٤.
(٦) السابق ٢٢٤.
(٧) علم الدلالة ١٧٢.

ومقتضى هذا المعيار أن كل لفظ اتحد فيه ملمح دلالي من الألفاظ المشتركة فهو «مشترك بوليزمي»، وكل ما لم يوجد فيه اتفاق بين الملامح الدلالية سنحيله إلى «المشترك ا الهومونيمي»، وإن لم نجد من القوانين الصوتية ما يساعدنا على ما قررناه، وهذا يشكل عقبة كأداء دون التسليم لهذا المعيار.

لقد قرر اللغويون:

أن كلمة الأرض تكون بمعنى: الكوكب، وقوائم الدابة، والرِّعدة، والزكام[1]، وليس من علاقة دلالية، كما أن تلمس التغير الصوتي لن يوصلنا إلى شيء، مما يجعل الحكم على الكلمة بأنها من المشترك «الهومونيمي» حقلاً نضع فيه كل ما عجزنا عن تقرير علاقة دلالية أو صوتية فيه، ومثل كلمة الأرض - كلمة عصفور، ففي شرح الفصيح: «العصفور: هذا الطائر المعروف، والعصفور: قطعة من الدماغ، والعصفور: شِمْراخ وجه الدابة يبلغ الحَطْم، والعُصْفور: عظم ناتئ تحت العين من وجه الفرس، والعصفور: الملك»[2].

إذا كان بالإمكان تلمس الصلة بين دلالة الكلمة على الطائر، وعلى قطعة الدماغ، فإن تلمس الصلة الدلالية أو الصوتية بين العصفور الطائر وبين الملك أمر يعز في نظري؛ مما يجعلنا نصف هذه الكلمة من ضمن «الهومونيمي» تخلصاً لا تقريراً صادراً عن علة واضحة، ومن هنا يتضح في نظري أن الأخذ بهذا المعيار للتفريق بين الهومونيمي والبوليزمي لن يكون حتمياً دقيقاً.

*****

(١) القاموس المحيط (أرض).
(٢) شرح الفصيح للزمخشري ٢/ ٥١٨.

المبحث التاسع
معيار اختلاف مآل المعنيين

وضع أبو هلال العسكري هذا المعيار للاحتكام إليه في التفريق بين ما يراد الحكم على اتفاقه وترادفه، أو افتراقه وتباينه، يقول: «فأما ما يُعرف به الفَرْق بين هذه المعاني وأشباهها فأشياء كثيرة..... ومنها اعتبار ما يؤول إليه المعنيان»[1] ويقول: «وأما الفَرْق الذي يعرف من جهة اعتبار ما يؤول إليه المعنيان فكالفرق بين المُزاح والاستهزاء، وذلك أن المُزاح لا يقتضي تحقير المُمازَح ولا اعتقاد ذلك فيه، ألا ترى الممازح يمازح المتبوع من الرؤساء والملوك، فلا يدل ذلك منه، على تحقيرهم ولا اعتقاد تحقيرهم، ولكن يدلّ على استئناسه بهم، والاستهزاء يقتضي تحقير المستهزأ به، فظهر الفرق بين المعنيين بتباين ما دلّا عليه وأوجباه»[2].

لقد استخدم أبو هلال هذا المعيار مرة واحدة، والملاحظ أن استخدامه إنما وقع في كلمتين لم يقل أحد: إن بينهما ترادفاً على حد علمي، فلم ألحظ في المعجم من ربط بين المزاح والاستهزاء، ولذا فإن استخدامه لهذا المعيار في ذلك المثال تحصيل حاصل، لا يمكن أن يستدل به من خلال المثال على إمكانية تطبيق المعيار والاستفادة منه.

إن عبارة «ما يؤول إليه» في هذا المعيار توضح أن أبا هلال استغل دلالة «الالتزام» وهي وإن كانت دلالة لفظية، إلا أنها ليست دلالة باللفظ نفسه، بل هي من خارجه، فالذي يستتبع الاستهزاء هو التحقير، والتحقير لا يستتبع المزاح. ويبدو أن المعيار، ولو طبق على كثير من الألفاظ التي فَرَّق بينها بعض العلماء ومنهم أبو هلال، لظهر أن هذا المعيار يجعلها مترادفة لا متباينة، لقد فرق بعض اللغويين بين كلمات لو طبق عليها هذا المعيار لصار دليلاً على القول بالترادف، لا التباين، يقول ابن فارس متحدثاً عن ما يظن أنه مترادف: «وقال

(١) الفروق ٢٥.
(٢) السابق ٢٥.

آخـرون: ليس منها اسـم ولا صفـة، إلا ومعناه غير معنى الآخر، قالـوا: وكذلك الأفعال، نحـو مضى، وذهب، وانطلق، وقعد، وجلس، ورقد، ونـام، وهجع، قالوا: ففي قعد معنى ليس في جلس، وكذلك القول فيما سـواه، وبهذا نقول وهو مذهب شيخنا أبي العباس أحمد بن يحيي ثعلب»[1].

لقـد فرقـوا بين قعد وجلس، مسـتدلِّين بمبدأ حالـة القيام، يقول ابـن فارس: فيكون القعود عن قيام، والجلوس عن حاله هي دون الجلوس»[2].

ولـو أخذنـا بمعيـار أبي هلال لتسـاوى القعـود والجلـوس؛ لأن النتيجـة المترتبة هي هذه الحالة التي آل إليها الشـخص، فالمآل قد اتحد، وكذلك يقال في الصارم والحسـام، لأن النتيجـة هـي الدلالـة على هذه الآلة، وكذلك في أسـماء الأسـد - الضيغـم - والضَّرغام - والغَضَنْفر - فهذه الألفاظ وإن اختلف اشـتقاقها ومبدأ إطلاقها، إلا أنها آلت إلى اسـتدعاء صورة الأسـد في الذهن بغضِّ النظر عن ما يسـتدعيه الأصل الاشـتقاقي، كما يظهر ضعف هـذا المعيـار فيما لو طبق على كلمات متباينة، ولكنها تـؤول إلى شيء متحد، إن الخَنْق واللَّكز والـضَّرْب والتغريـق يؤدي جميعه إلى الموت. فهل يصح القول بـترادف هذه الألفاظ عندما يتحد ما تؤول إليه؟؟؟

*****

(١) الصاحبي ٥٩.

(٢) السابق ٦٠.

المبحث العاشر

معيار اختلاف حرف التعدية في الفعلين

أورد أبـو هلال العسـكري هذا المعيار للتفريق به بين الأفعـال التي يظن أنها مترادفة، يقـول: «وأمـا الفرق الذي يعلـم من جهة الحروف التـي تُعَدَّى بها الأفعـال، فكالفرق بين العفـو والغفران، ذلك أنـك تقول: عفوت عنه فيقتضي ذلك أنك محـوت الذنب والعقاب عنه وتقول: غفرت له، فيقتضي ذلك أنك سترت ذنبه ولم تفضحه به»[1].

وعقـد فصلا للتفريق بـين العفو والمغفرة، وبعد ذكره فروقـاً راجعة إلى معايير أخرى قال: «إلا ان العفو والمغفرة لما تقارب معناهما تداخلا واسـتعملا في صفات الله جل اسـمه عـلى وجـه واحد، فيقال عفا الله عنه، وغفر له بمعنى واحد، وما تعدى به اللفظان يدل على ما قلنا، وذلك أنك تقول عفا عنه فيقتضي ذلك إزالة شيء عنه، وتقول غفر له فيقتضي ذلك إثبات شيء له»[2].

إن عرض مقتضى هذا المعيار على ما تقتضيه المعايير الأخرى، يؤدي إلى تعارض بينهما في النتيجة، ولو طبقنا المعيار السابق «اتفاق المآل واختلافه» على هاتين الكلمتين اللتين فرق بينهما أبو هلال بهذا المعيار، لوجدنا أن هذا المعيار يجعلهما متباينتين، والمعيار السابق يجعلهما مترادفتين لأن ما يؤول إليه الغفران وينتهي إليه هو محو الذنب وعدم المؤخاذه به، وهذا هو ما يترتب على العفو، ولقد رجعت إلى بعض المعاجم فوجدت أن حرف التعدية يتفق أحياناً والكلمتان مترادفتان، ويفترق أحياناً وهما كذلك، فلقد ورد في النهاية[3] «أن الجارود دَلَف إلى النبي صلى الله عليه وسلم أي قرب منه. وأقبل عليه».

فمـرة دلـف إلى النبي: قرب مِنه -فاختلف حرف التعديـة والمعنى واحد- ومرة اتفق

(١) الفروق ٢٦.
(٢) السابق ٣٢٥.
(٣) (دنو).

حرف التعدية: قرب منه ودنا منه»[1] والمعنى واحد.

وفي المعجم «أجحف به: دنا منه»[2] هذا عند الشيباني، وكذا قال الجوهري[3]، وابن سيدة فاختلف حرف التعدية والمعنى واحد[4] إن حروف التعدية لا تؤدي الدلالة التي تؤديها الألفاظ المعجمية، ولذا فمن المشكل أن نتخذها معياراً لدلالات الألفاظ المعجمية، يقول فرانك بالمر: «ليست الألفاظ اللغوية جميعها متساوية في الإشارة إلى نوع دلالي واحد، هذه حقيقة لغوية تدعو إلى التمييز دلالياً بين: الألفاظ الدالة بذاتها نحو شجرة - غني - أزرق - لطيف.

والألفاظ «فارغة الدلالة» أو الألفاظ الصيغية نحو: هو - الذي - مَن..... تحتلّ ألفاظ النوع الأول الصدارة في الدلالة المعجمية، وتشغل العلماء، وتسند ألفاظ النوع الثاني إلى النحو، لا إلى المعجم؛ لأنها تكتسب دلالتها بتركيبها النحوي مع غيرها، ومن المفيد القول: إن ألفاظ النوع الثاني تحمل مضموناً، ومضمونها نحوي لا حقيقي، لأن تحقق هذه الدلالة مرهون بارتباط الكلمة بكلمات أخرى أو بجملة كاملة، ولهذا ينبغي ألا تدرس أمثال هذه الألفاظ دلالياً حين تأتي مفردة - معزولة عن سياقها، وإنما يفضل الاهتمام بدلالتها وهي في البناء اللغوي»[5].

ومن هنا أكرر التأكيد أنه من الصعوبة أن نتخذ من الدلالة النحوية التركيبية معياراً نقيس به الدلالة اللغوية للكلمات المفردة.

*****

(١) انظر شمس العلوم ٢١٧٢.
(٢) الجيم ١/ ١١٤.
(٣) الصحاح - (جحف).
(٤) المحكم - جحف ٤/ ٥١٥.
(٥) علم الدلالة فرانك بالمر ٨٠.

المبحث الحادي عشر

معيار اختلاف الصيغة

اتخذ أبو هلال العسكري هذا المعيار للتفريق الألفاظ المترادفة. ففرق به بين دلالات بعض الألفاظ كتفريقه بين لفظي الاستفهام والسؤال يقول:

وأما الفَرْق الذي توجبه صيغة اللفظ، فكالفرق بين الاستفهام والسؤال؛ وذلك أن الاستفهام لا يكون إلا لما يجهله المستفهم، أو يشك فيه؛ لأن المستفهم طالب لأن يفهم، وقد يجوز أن يسأل فيه السائل عما يعلم، وعما لا يعلم، فصيغة الاستفهام هي استفعال، وكل صيغة من الأسماء والأفعال، فمعناه مختلف، مثل الضَّعْف والضُّعف، والجَهد والجُهد، وغير ذلك مما يجري مجراه»[1].

إن اختلاف اللفظ وتباينه هو شرط أساسي في القول بالترادف، فالمترادف هو ما اختلفت ألفاظه واتفقت معانيه.

إن مسألة الترادف مسألة دلالية ومعيارها يجب أن يكون هو الدلالة واتفاقها، أما اللفظ والصيغة التي جاء عليها اللفظ فشيء آخر. إن كلمة الاستفهام والطلب التي وقع بينهما التفريق عند أبي هلال، لم يقرر الاختلاف بينهما من ناحية اللفظ. بل إن الفرق الذي أورده رحمه الله عائد إلى الدلالة لا إلى اللفظ، فقد قال: «وذلك أن الاستفهام لا يكون إلا لما يجهله المستفهم، أو يشك فيه»

وكذلك فعل رحمه الله في التفريق بين «الضَّعْف والضُّعف» فقد قال: إن الضُّعف بالضم يكون في الجسد خاصة، والضَّعف بالفتح يكون في الجسد، والرأي، والعقل يقال: في رأيه ضَعْف، ولا يقال فيه ضُعف»[2].

(١) الفروق ٢٧ و ٣٧.
(٢) الفروق ١٣٢ و ٢٧١.

وما عند أبي هلال هو نفسه الذي في كتاب العين[1] وقد جاءت ألفاظ كثيرة في العربية بصيغة فَعْل وفَعَل - وحكم عليها العلماء بالترادف لما اتحدت الدلالة ومنها:

الدأْب والدأَب[2]

النُّصْب والنَّصَب[3]

اللَّهْجة واللَّهَجَة[4]

السَّحْر والسَّحَر[5]

المغْرَة والمَغَرَة[6]

وهذا مما يضعف جعل الاختلاف في الصيغة معياراً للحكم بالتباين أو الترادف، فقد تتباين الصيغ والمعاني واحدة، وقد تتباين الصيغ والمعاني متباينة.

*****

(١) مادة «ضعف» ١/ ٢٨١، وبنظر النشر في القراءات العشر ٢/ ٣٤٥ فلقد قرئت الآية ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن ضَعْفٍ﴾ [الروم: ٥٤] بالضم ودار حولها كلام طويل.

(٢) الصحاح- (دأب).

(٣) الصحاح (نصب).

(٤) السابق (لهج).

(٥) السابق (سحر).

(٦) السابق (مغر).

المبحث الثاني عشر

معيار اختلاف الاصطحاب اللفظي

فطن اللغويون العرب منذ فترة مبكرة، إلى أن الألفاظ المعجمية عند تكوين الجمل والنصوص (الكلام) تتابع في شكل متسلسل كحلقات متباينة في سلسلة واحدة، لا يمكن أن يتصل ما سبق منها إلا بما يناسبه ويتماشى معه، في شكل استدعائي ترتُّبي بحيث إذا ذكرت الأولى استدعت ما يليها وفرضتها، وقد تحدثوا عن هذا التناسب والاتساق تحت مصطلحات كثيرة منها «السَّبك» عند عبد القاهر الجرجاني في دلائل الإعجاز[1] والتناسب أو المناسبة كما في الإتقان[2] للسيوطي.

وفي العصر الحديث ظهرت عدة مصطلحات منها التضام، والتوارد كما يظهر عند د. تمام حسان ود. محمد خطابي[3].

وقد آثرت مصطلح «الاصطحاب» لأنه شاع في هذا العصر، وكثر تداوله، والمراد بالاصطحاب أو المصاحبة «ميل بعض ألفاظ اللغة إلى اصطحاب ألفاظ بعينها دون الأخرى، للتعبير عن فكرة ما»[4].

ومنشأ الاصطحاب بين الألفاظ عائد إلى طول الاستعمال حتى ينشأ بين الألفاظ تلازم وتداع يجعل الكلمة مقترنة بالأخرى اقتراناً لا يبيح لغيرها أن تقع موقعها، مثل قولنا نبح الكلب، عوى الذئب، ثغا الجدي، ماءت القطة، ونحو هذا.

إن هذا التلازم بين الألفاظ قد جُعِل معياراً للتفريق بين الكلمات المتعاطفة عند القدماء وعند المحدثين، فأما القدماء فقد ذكروه تطبيقاً دون استعمال مصطلح أو إشارة

(١) ٢٢١.
(٢) ٣/ ٣٦٩.
(٣) انظر لسانيات النص ٢٥، واللغة العربية معناها ومبناها ٢١٦.
(٤) إبداع الدلالة في الشعر الجاهلي ١٠٣.

إلى أنـه معيـار، وأمـا المحدثون فقـد ذكروا هـذا المعيار يقـول د. أحمد مختار عمـر: «يتحقق الترادف عند أصحاب النظرية الإشارية إذا كان التعبيران يستعملان مع نفس الشيء بنفس الكيفيـة»[1]، وأما القدماء فقد فرق أبو هلال العسـكري بين الضُّعف والضَّعف قائلًا: «إن الضُّعف بالضم يكون في الجسـد، وهو من قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن ضَعْفٍ﴾ [الروم: ٥٤] والضَّعف بالفتح يكون في الجسـد والرأي والعقل» وفرق بين التضاد والتناقض فقال: «إن التناقض يكون في الأقوال، والتضاد يكون في الأفعال، يقال الفعلان متضادان ولا يقال متناقضان» وبغض النظر عن إصابته في التفريق وخطئه، فالمهم هو اسـتخدام الاصطحاب معياراً لقياس مدى التطابق وعدمه.

إن من الممكن أن يقال:

قَعَد + الرجل

جَلَس + الرجل

بَرَك + الجمل

رَبَض + الثور

جَثَم + الطائر

فمع القعود والجلوس المصاحِب واحد، ولذا يمكن القول بالترادف، ولكن لا يمكن أن يَصْـدق عـلى بقِيَّة الألفاظ، وإن كانت تدلّ جميعاً على حالة متشـابهة لهذه المخلوقات، إن استخدام هذا المعيار دليل قوي على الحكم بالترادف أو التباين، وذلك أنه يعود إلى الاحتكام إلى المستعمل بالفعل في اللغة، والاستعمال هو الحجة التي تفوق كل حجة.

*****

(١) علم الدلالة. ٢٢٣.

المبحث الثالث عشر

معيار اتحاد الوضع والعصر

اتخذ بعض اللغويين قديماً وحديثاً «اتحاد الوضع» معياراً[1] وشرطاً للقول بترادف كلمتين أو اشتراكهما أو تضادهما، يقول التهانوي معرفاً الترادف: «هو توارد لفظين مفردين أو ألفاظ كذلك في الدلالة على الانفراد بحسب أصل الوضع على معنى واحد»[2]، إن اشتراط اتحاد البيئة واتحاد الواضع كما هو ظاهر في هذا النص قد أخذ به المحدثون، فاعتمدوا وضعه من بين الشروط التي لابد من الأخذ بها عند الحكم على الترادف[3].

ويقول د. عبد الفتاح بدوي: «وجلي أن التضاد لا يتحقق إلا إذا اعتبرنا اللغتين معاً، واعتبارهما معاً محل بأصل التضاد، إذ لابد فيه من وضع واحد، وليس ذلك في اللغتين، بل كل منهما بوضع خاص»[4].

ويقول الأصوليون في تعريف المشترك: «وهو اللفظ الواحد الدال على معنيين مختلفين فأكثر دلالة على السواء عند أهل تلك اللغة»[5].

إن هذا الشرط والمعيار قد حضر في ذلك الجدل النظري، الذي وقع في قضايا الترادف والمشترك والأضداد في العربية، منذ عصر مبكر، إلى العصر الحاضر فاعتبره بعض الباحثين معياراً للحكم والقول بتلك القضايا، وهو شرط صحيح ومعيار صائب، لو لم يحدث التداخل بين لهجات العرب، ولو لم تكن تلك اللهجات روافد للمعجم العربي، ولقد أقر العلماء بذلك يقول أحمد بن فارس: «فكل هذه اللغات مسماة منسوبة إلى أصحابها.... وهي وإن كانت لقوم دون قوم فإنها لما انتشرت تعاورها كلٌ »[6].

(١) انظر في اللهجات العربية ١٧٨، اللهجات العربية د. نجا ١١٥، فصول في فقه اللغة ٣٢٢.
(٢) كشاف اصطلاحات الفنون ٣/ ٥٧٨.
(٣) انظر: في اللهجات العربية د. أنيس ٢/ ١٦٧، علم اللغة بين القديم والحديث د. عبدالغفار هلال ٣٠٧.
(٤) دائرة المعارف الاسلامية ٢/ ٢٩٧.
(٥) المزهر ١/ ٣٦٩.
(٦) الصاحبي ٣١.

وهذا التداخل تشهد له النصوص اللغوية، ففي البخاري أن أبا هريرة رضي الله عنه بعد سماعه من المصطفى صلى الله عليه وسلم حديث المرأتين المتنازعتين في الولد، قال: «والله إنْ سمعت بالسِّكين إلا يومئذ، وما كنا نقول إلا المدية»[1].

إن موقف النحاة واللغويين حين عدوا تلك اللهجات في إطار لغة واحدة عند التقعيد، وعند جمع اللغة في المعجمات، هو المنهج الصحيح.

ولقد أقر كثير من اللغويين بأن من أسباب هذه الظواهر اختلاف اللهجات واختلاف اللغات، ومن التناقض أن نقول إن اختلاف اللهجات من أسباب هذه الظواهر، ثم نتخذ من وحدة الواضع معياراً نأخذ به عند الحكم على علاقات الألفاظ.

وهذا التناقض يجعل الأخذ بهذا المعيار غير مقبول، وقد سبق الحديث عن تعدد الوضع.

وقريب من هذا المعيار معيار «اتحاد العصر» فقد اشترط بعض اللغويين ومنهم د. إبراهيم أنيس اتحاد العصر[2]، يقول د. أحمد مختار عمر: «اشترط د. إبراهيم أنيس لتحقيق الترادف اتحاد العصر، ويرى أن مرور الزمن قد يخلق فُروقاً بين الألفاظ، كما قد يؤدي إلى تناسي هذه الفروق، فمن النوع الأول: الكرسي والعرش اللذان استعملا مترادفين في القرآن الكريم، وقد اختلف معناهما الآن، ومن الثاني: المهند والمشرفي واليماني، فقد كان يلحظ في كل منها معنى لا يلحظ في الأخرى، فالمهند مصنوع في الهند، وهو صَلْب رَقيق ذو شكل معين، والمشرفي صنع في دمشق، ومن نوع سميك ومستقيم، واليماني مصنوع في اليمن، وبمرور الزمن استعمل الثلاثة بمعنى السيف الجيد وكفى»[3].

إن مقتضى هذا الكلام ألا نلتفت إلى تبدل المعاني، وما تؤول إليه، وأن نقف بالكلمة عند عصر معين لا تتجاوزه، وإلغاء مبدأ التطور الدلالي أمر مرفوض لا يمكن القبول به،

(١) صحيح البخاري ٤/ ١٦٣.
(٢) انظر في اللهجات العربية ٢/ ١٧٨.
(٣) علم الدلالة ٢٢٧.

ولذلك نجد في نقاش من يتخذ هذا الشرط معياراً تناقضاً لا مبرر له، ولننظر إلى النص السابق في كلام د. أحمد مختار عمر فهو في أول حديثه يفرق بين أسماء السيف المهند، والمشرفي، واليماني، وفي آخر كلامه يقول: «وبمرور الزمن استعمل الثلاثة بمعنى السيف الجيد وكفى». إن الاحتكام إلى الوضع الأول وتناسي ما آلت إليه الألفاظ بحكم الوضع الثاني أمر غريب مما يجعل هذا المعيار غير مقبول في نظري، والكلام في هذا شبيه بالكلام في اعتبار الوصفية معياراً وقد سبق.

*****

المبحث الرابع عشر

معيار تلاقي الجذور والكلمات

برز في تاريخ البحث اللغوي عند العرب جهود جديرة بالاحترام والتقدير، حاول أصحابها تلمُّس المعنى الجامع للكلمات المشتقة من مادة واحدة، وللمواد المتركبة من حروف محدودة، ولم يقل أصحاب تلك الجهود إنها معايير دلالية منضبطة تمثل قواعد حتمية النتائج، ولكن عظمة تلك الجهود وإكبار الباحثين لها، ربما استشف من جرائه جعلها معايير دلالية ومقاييس يؤخذ بها عند التفسير، وتتمثل تلك الجهود في:

أ- الاشتقاق الأكبر عند ابن جني.

ب- دوران الكلمات حول معنى واحد عند ابن فارس.

فأما الاشتقاق الأكبر عند ابن جني فهو: أن تأخذ أصلاً من الأصول الثلاثية فتعقد عليه وعلى تقاليبه الستة معنى واحداً، تجتمع التراكيب الستة وما يتصرف من كل واحد منها عليه، وإن تباعد شيء من ذلك عنه رُدَّ بلطف الصنعة والتأويل إليه، كما يفعل الاشتقاقيون ذلك في التركيب الواحد»[1].

وقد طبق نظريته هذه على عدة جذور وتقليباتها منها «كلم» فقال: إنها حيث تقلبت فمعناها الدلالة على القوة والشدة، والمستعمل منها أصول خمسة وهي «ك ل م»، «ك م ل»، «ل ك م»، «م ك ل»، «م ل ك»[2]، وراح يدير هذه التقليبات حول ذلك المعنى، وتلَمُّس المعنى الجامع من خلال المعاني الفردية للجذور يمكن أن يفاد منه في تعليل التسمية، وبيان حكمة العرب فيها، وترجيح أصل اشتقاقي على أصل حين تتوارد الأصول، وتتداخل، لكن الأمر كما قال ابن جني في هذه النظرية:

(١) الخصائص ٢/ ١٣٦

(٢) السابق ١/ ١٤.

١- قائم على التلمس والتلطف.

٢- راجع إلى التأويل ولطف الصنعة.

٣- أنه صعب المذهب عزيز المتلمس.

وإقرار ابن جني بهذه الأمور يضعف اعتماد تلاقي الجذور (الاشتقاق الأكبر) معياراً دلالياً؛ لأن هذه النظرية مسلكها مسلك التعليل القائم على التصور الفردي عند النبغاء والنابهين، الذين ربما تلمسوا وراء الألفاظ ما لم يصل إليه سواهم، مما قد يَصْدق وقد لا يَصْدق.

وقد قال السيوطي رحمه الله عن هذا الاشتقاق: «إنه ليس معتمداً في اللغة، ولا يصح أن يستنبط به اشتقاق في لغة العرب»[(١)].

وأما دوران الكلمات المتفرعة من مادة واحدة فقد ظهر عند الخليل بن أحمد رحمه الله إشارات تدل على الالتفات إليه والتنبه له، يظهر ذلك في كثير من الدلالات الجامعة التي تحدث عنها مثل قوله: «العِناج: خَيْط أو سَيْر يُشَدّ في أسفل الدلو ثم يشد في عُروته، فإذا انقطع الحبل أمسك العِناج الدلو من أن تقع في البئر، وكل شيء يجعل له ذلك فهو عِناج»[(٢)]، ثم ظهر عند ابن جني عند حديثه عن تلاقي المعاني مع افتراق الأصول والمباني يقول: «هذا فصل من العربية حسن كثير المنفعة، قويّ الدلالة على شَرَف هذه اللغة، وذلك أن تجد للمعنى الواحد أسماء كثيرة فتبحث عن أصل كل اسم منها فتجده مفضى المعنى إلى معنى صاحبه، وذلك كقولهم «خُلُق الإنسان» فهو فُعُل من خَلَّقت الشيء أي مَلَّسْته، ومنه صَخْرة خَلْقاء للملساء، ومعناه أن خُلُق الإنسان هو ما قُدِّر له ورُتِّب عليه»[(٣)].

وتظهر جليةً هذه الفكرة بشكل أعمق وأوسع عند ابن فارس في كتاب «المقاييس» فقد دحا هذه الفكرة، ووسعها، وأكثر التطبيق عليها، وأفرد ذلك الكتاب لها، ثم استمرت تلك

(١) المزهر ١/ ٣٤٧.
(٢) العين (عنج) ١/ ٢٣١.
(٣) الخصائص ٢/ ١١٥.

الفكرة حاضرة في المعجم العربي عند الجوهري في الصحاح، وعند الصغاني في العباب، وفي مفردات الراغب، والزبيدي في التاج، وغيرها وقد سبق أن أشرت إلى هذا.

وقد سماها المحدثون الدلالة المحورية يقول د. عبدالكريم جبل: «المقصود بالدلالة المحورية لجذر ما، هو المعنى الذي يتحقق تحققاً علمياً في كل الاستعمالات المصنوعة من هذا الجذر»[1].

إن ابن فارس لم يقل عما توصل إليه إنه معيار عدل، وميزان قسط من شأنه وضع الدلالة في موضعها الصحيح، ولكنه قال: «والذي أومأنا إليه باب من العلم جليل وله خطر عظيم، وقد صدَّرنا كل فصل بأصله الذي يتفرع منه مسائله، حتى تكون الجملة الموجزة شاملة للتفصيل، ويكون المجيب عما يُسأل عنه مجيباً عن الباب المبسوط بأوجز لفظ وأقربه»[2].

لكن وضع المحدثين لعمل ابن فارس في إطار المستوى العلمي لمعالجة قضية الدلالة، هو الذي ربما فهم منه أن صنيع ابن فارس يمكن أن يكون معياراً علمياً، ووصف عمل ابن فارس بالعلمي، ظهر في كلام د. عبدالكريم جبل حين قال: «هو المعنى الذي يتحقق تحققاً علمياً»، وهذا هو الذي ربما فهمت منه المعيارية، ومع إكبار عمل ابن فارس، وضخامة جهده الذي بذله. إلا أن المعيارية العلمية لا تتحقق فيه، وفي كلام د. جبل نفسه ما يشعر بهذا حين قال:

١- إنه من صنع اللغوي أو الباحث، بمعنى أنه بصورته المحورية قد لا يكون مصرَّحاً به في المعاجم اللغوية التي تُفَسِّر المفردات.

٢- أن هذا المعنى قد يتحقق في بعض الاستعمالات بصورة صريحة مباشرة، وقد يتحقق في بعضها الآخر بصورة تحتاج إلى تأويل بدرجات مختلفة[3].

(١) الدلالة المحورية ٩.
(٢) مقاييس اللغة ١/ ٣.
(٣) الدلالة المحورية ٩.

إن تميز هذه الدلالة بهذين الأمرين أعني الفردية، وعدم الانضباط، تنأى بها عن أن تكون معياراً ومقياساً منضبطاً؛ لأن شروط ومقومات المنهج العلمي «الوضوح التام، والانتظام، مع الثبات والموضوعية»[1].

ثم إن ابن فارس في الحقيقة، لا يشرح الدلالة بقدر ما يوضح سبب التسمية والمعنى الذي من أجله سميت الأشياء بكلمات تعود إلى جذر واحد، وإن كلمة «الحَزْم» تعني «الغَليظ من الأرض، وهو أرفع من الحَزْن»[2].

وحينما فسره ابن فارس قال: الحاء والزاء واللام أصل واحد وهو ارتفاع الشيء... وأما الحزم من الأرض فقد يكون من هذا»[3]، إنه لم يشرح الدلالة بقدر ما علل سبب التسمية، وقد تكررت عبارة «وبذلك سمي»، «ومن ذلك سُمّيت»، وهي مفصحة عن غاية ابن فارس رحمه الله في كثير مما أورده، إن الكلام عن سبب التَّسمية وتطلُّب عِلَلها شيء، والكلام في الدلالة وتحديد عناصرها ومحدداتها شيء آخر، ولا يقف الأمر عند هذا، مما يحول بين عمل ابن فارس وبين المعيارية، بل يتجاوز هذا إلى تعارضه مع ما تقتضيه نظرية التطور الدلالي، وانتقال المعنى من مجال إلى مجال- فعمل ابن فارس يرى جميع الدَّوال فروعاً عن الأصل الواحد، ونظرية التطور ترى كلَّ فرع مأخوذاً من الآخر. إن ابن فارس في مادة «حزم» عقد الأصل كما مر، ثم جعل من فروعه- الحِزام: الرِّباط، الحَزْم: الغَليظ من الأرض، الحَزْم: ضبط الأمور».

ومقتضى نظرية التطور- أن الأصل الحسي هو حَزْم الشيء وربطه، ثم يأتي المعنوي الحَزْم بمعنى ضبط الأمور.

وفي مادة «نَعَر» يقول ابن فارس[4]: «النون والعين والراء أصلان متقاربان: أحدهما صوت من الأصوات، والآخر حَرَكة من الحركات، فالأول نَعَر الرجل: وهو صوت

(١) أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة ١٢٥.
(٢) الصحاح حزن، المحكم حزن ٢/ ٢٣٣.
(٣) مقاييس اللغة حزن ٢/ ٥٣.
(٤) السابق (نعر) ٥/ ٤٤٩.

مـن الخيشـوم... والثـاني نَعَـر في الفتنـة: سـعى وجـاء وذهـب... وإن في رأسـه نُعْـرة أي نَخْوة وتكبراً».

إن صنيع ابن فارس رحمه الله لا يومئ إلى انتقال الدلالة من الحسي إلى المعنوي في هذه الكلمـة، بل يجعـل المعنيين مأخوذين من أصـل متصور، وهو يختلف عـما أورده ابن الأثير رحمه الله حينما قال: «النَّعَرة بالتحريك: ذُباب كبير أزرق، له إبرة يلسع بها، وَيتَولَّع بالبعير، ويدخـل في أنفه فيركب رأسـه، سـميت بذلك لنعيرها وهـو صوتها ثم اسـتعيرت للنَّخْوة والأَنَفة والكِبْر»[1].

فالدلالـة عند ابن الأثير تدرجت، فكانت النَّعرَة بمعنى الصوت، ثم بمعنى الذباب، ثم استعيرت للأنفة والكبر...

وهـذا الصنيع هو مقتضى القول بالتطور الدلالي، وانتقـال المعاني، وصنيع ابن فارس يعـارض هذا. واجتماع هذه الأمـور تُضْعف الاعتماد على هذا المنهج باتخـاذه معياراً دلالياً، ولكن يبقى له أثر جيد مقبول، ومفيد عند التفسير، وتوضيح الدلالة.

*****

(١) النهاية – (نعر).

المبحث الخامس عشر

معيار تقارب الأصوات والمعاني

ظهر في الفكر اللغوي العربي منذ أيام الخليل، وسيبويه، وابن جني التفات إلى ظاهرة تَقَارُب يحدث بين الألفاظ، وهو مؤذن بتقارب بين دلالات تلك الألفاظ، وقد سماه ابن جني رحمه الله «تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني» وعقد له باباً في الخصائص، قال فيه بعد أن ذكر أنواعه: وهي أن يتقارب البناءان الثلاثيان وأن يتقارب الثلاثي والرباعي، وأن تدور التقليبات حول معنى واحد (الاشتقاق الأكبر) والرابع هو ما سماه التصاقب الذي قال فيه: «ومن وراء هذا ضرب غيره، وهو أن تتقارب الحروف لتقارب المعاني، وهذا باب واسع.

من ذلك قوله سبحانه: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّآ أَرْسَلْنَا ٱلشَّيَٰطِينَ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ تَؤُزُّهُمْ أَزًّا﴾ [مريم: ٨٣] أي تزعجهم وتقلقهم، فهذا في معنى تهزهم هزا، والهمزة أخت الهاء، فتقارب اللفظان لتقارب المعنيين.

ويقول: «فأما مقابلة الألفاظ بما يشاكل أصواتها من الأحداث، فباب عظيم واسع ونهج متلئب عند عارفيه مأموم، وذلك أنهم كثيراً ما يجعلون أصوات الحروف على سَمْت الأحداث المعبَّر بها عنها، فيعدلونها بها، ويحتذونها عليها، وذلك أكثر مما نقدِّره وأضعاف ما نستشعره»[(١)].

وقد أورد ابن جني لهذا أمثلة كثيرة، وجاء السيوطي في المزهر، وجمع أمثلة أخرى من خلال أقوال العلماء ثم قال: «فانظر إلى بديع مناسبة الألفاظ لمعانيها، وكيف فاوتت العرب في هذه الألفاظ المقترنة المتقاربة في المعاني»[(٢)].

إن هؤلاء العلماء، مع كثرة الأمثلة التي حشدوها لهذا التقارب، لم يقولوا بمعيارية أنَّ كل تقارب لفظي ينتج عنه تقارب معنوي، لكن كثرة الأمثلة جعلت بعض اللغويين

(١) الخصائص ٢/ ١٥٩.
(٢) المزهر ١/ ٥٣.

المحدثين، يقرر قولاً ربما استُظهرت من خلاله المعيارية، يقول: «إذا تقاربت أحرف بمخارجها تدانت أيضاً معانيها»[1].

وهذا التقارب في نظري لا يصلح أن يكون معياراً، لأنه قائم على حشد أمثلة يقع فيها التقارب الصوتي مع التباعد في المعاني، بل ربما وصل إلى حد التضاد والتعاكس، مما يجعلنا أمام معجم يحتوي هذا وذاك.

إن مادة «عق» و «حق» تتقاربان صوتيان لكن دلالتها متباعدتان تماماً، يقول ابن فارس: «العين والقاف أصل واحد يدل على الشق وإليه يرجع فروع الباب»[2].

ويقول: «الحاء والقاف أصل واحد، وهو يدل على إحكام الشيء وصحته»[3].

وفَدَر وهَدَر : كلمتان متقاربتان في اللفظ، وهما ضدان في المعنى.

«فَدَر الفَحْل : فتر عن الضِّراب»

«هَدَر الفَحْل: ردَّد صوته في حنجرته»

وهذا يكون له عند رغبته في الضِّراب[4].

ولا تزال العوام تعبر عن حالتي فحول الإبل بـ «هَدَر وفَدَر» إلى اليوم.

والمادتان متقاربتان صوتياً، والمعنى متباعد، بل متضاد متقابل، مما يجعل القول بهذا المعيار محل استشكال، لا من حيث وجود الأمثلة، ولكن من حيث انضباط المعيار وشموله للجزئيات.

*****

(١) نشوء اللغة العربية ٣.
(٢) مقاييس اللغة (عق) ٤/ ٣.
(٣) السابق (خق) ٢/ ١٥.
(٤) انظر لسان العرب (قدر). (هدر).

المبحث السادس عشر

معيار التدرج

أشار د. أحمد مختار عمر رحمه الله إلى استخدام معيار التدرج لقياس المعاني والحكم على علاقتها وصوره ذلك المقياس «أن يوضع معيار متدرج لتحديد درجات الكلمات التي تقع في التضاد المتدرج بين طرفين متضادين، وعلى هذا المقياس يجري توزيع سلسلة الكلمات المتضادة... ثم يقول: وتبدو أهمية هذا المقياس إذا كنا نبحث عن تضادات بعض الكلمات مثل دافئ – نادراً... أو أردنا أن نعلل للحكم بالتضاد على الفعلين يهمس ويصيح ونفي التضاد عن الفعلين يصيح ويقول»[1].

إن توظيف هذا المعيار الذي عرضه رحمه الله في الحكم بالتضاد أو نفي التضاد غير ممكن التطبيق لأن الكلمات المتضادة لا تَدرُّج فيها بل هو تعاكس تام

فالبياض ضده السَّواد

والنوم ضده اليقظة

والجنوب ضده الشَّمال

وإذا وجد التدرُّج فلا مجال للقول بالضدية إن هذا المعيار متضمن في معيار «الملامح الدلالية» فمسألة التدرج ما هي إلا اشتراك في بعض الملامح وتباين في ملامح أخرى ولذلك قال رحمه الله: « فلكي يكون اللفظان متضادين يجب أن يختلفا فقط في ملمح العلو»[2].

إن الملمح الدلالي هو المعيار، فالكلمات التي تتفق في ملمح وتختلف في آخر، ليست من المترادف.

(١) علم الدلالة ٤٣.

(٢) السابق.

إن كلمة البكاء والنحيب التي سبق أن مرت، تتضمن اتفاقاً في ملمح واختلافاً في آخر فهذه ليست من المترادف، بل من المتباين وهذا هو التدرج.

والكلمات التي تحتوي على ملامح متضادة بحيث تنعدم في أحدها من الملامح والعناصر المكونة للمعنى ما توجد في الأخرى تماماً هي المتضادة- لقد فرق الجرجاني بين النور والظُّلمة فقال:

«النور: كيفية تدرك الباصر بواسطتها سائر المبصرات»[1].

«الظلمة: عدم الضوء فيما من شأنه أن يكون مضيئاً»[2].

فكل ما يوجد في النور والضوء من ملامح ينعدم في الظلمة، فالكلمات المتضادة تتباين في ملامحها، والكلمات المترادفة تتساوى ملامحها، فمسألة الملامح والعناصر الدلالية هي المعيار، وتطبيق نظرية «الملامح الدلالية» أو «العناصر التكوينية» مُغْنٍ عن هذا مشتمل عليه، مما يجعلني أقول: إن هذا المعيار لا قيمة له مع وجود تلك النظرية؛ لأنها تتضمنه وتشتمل عليه.

*****

(١) التعريفات ٢٤٦.

(٢) السابق ١٤٤.

المبحث السابع عشر
معيار الدلالة الحسية

إن علم المعنى في اللغة، فرع من علم اللغة، يدرس العلاقة بين الرمز اللغوي ومعناه، ويدرس تطور معاني الكلمات تاريخياً، وتنوع المعاني والمجاز اللغوي بين الكلمات[1]، وإن المعاني المتعددة للألفاظ لم تنشأ بلا شك في زمن واحد، وإنما نشأت بفعل تتابع الاستعمال عبر الزمن.

ومن هنا يجد الباحث أنه ملزم عند النظر في الدلالات، والحكم على تطورها بترتيبها، والقول بالأصالة والفرعية فيها، ولقد انطلق الباحثون من مبدأ في تصوري أنه موطن إجماع بينهم في العصر الحديث، وذلك يجعل الدلالات الحسية هي الأصل، والمعنوية هي الفرع، يقول د. حسن ظاظا رحمه الله: «لأن الإنسان لم يكن في بادئ أمره يتطلع إلا لما تقع عليه حواسه ويدور حوله، وبعد أن ارتقى الفكر البشري ارتقت معه لغته وتطورت بتطوره، فنقل كثيراً من المحسوسات إلى دلالات معنوية»[2].

ويقول د. إبراهيم أنيس رحمه الله: «يجمع الباحثون في نشأة الدلالة على أنها بدأت بالمحسوسات، ثم تطورت إلى الدلالات المجردة بتطور العقل الإنساني ورقيه، فلما ارتقى التفكير العقلي جنح إلى استخراج الدلالات المجردة وتوليدها، والاعتماد عليها في الاستعمال»[3].

إن هذه المسلمة الدلالية عند الباحثين والمُجمَع عليها، قد أضحت قانون عمل لغوي ومعياراً عند دراسة تطور الدلالة، وترتيب المعاني في المعجم.

(١) ينظر معجم علم اللغة النظري، د. محمد الخولي ٢٥١.
(٢) كلام العرب ٤٢.
(٣) دلالة الألفاظ ١٦١.

يقول د. العزاوي: «فإن كان في معاني المادة محسوس ومعقول، فالمحسوس أحق بأن يكون هو الأصل، والمعقول الفرع»[1].

إن هذا المعيار والقانون صالح لترتيب المعنوي والحسي في المعجم، ولكنه حينما يتعدد الحسي قد لا يصل إلى درجة المعيارية المتفق عليها بين الحسي والمعنوي.

إن كلمة «ذؤابة» في المعجم تدل على معانٍ حسية ومعنوية، ويمكن أن يقدم الحسي على المعنوي باطمئنان، ولكن ترتيب الحسي لا يصل إلى هذه الدرجة، بل الاحتمالية متعينة فيه.

يقول ابن الأثير في النهاية: «والذوائب جمع ذؤابة، وهي الشعر المضفور من شعر الرأس، وذؤابة الجبل أعلاه، ثم استعير للعز والشرف والمرتبة»[2]، لقد قدم الحسي على المعنوي فالذؤابة بمعنى شعر الرأس وأعلى الجبل مقدمة على الذؤابة بمعنى الشرف، والعز، ولكن الدلالتين الحسيتين شعر الرأس، وأعلى الجبل يظل ترتيبهما موضع احتمال، فهل الأولى تقديم ما تحدث به الإنسان عن نفسه، أم الأولى تقديم ما وقعت عليه حواسه؟؟؟

إن تقديم الحسي على المعنوي أمر كثر وروده في المعجم العربي.

ففي لسان العرب: والبصائر: جمع بصيرة، وهي الحجة والدليل، وأصل البصيرة شيء من الدم يستدل به على الرمية، ولهذا قيل لما يدرك بالنفس والاستدلال: بصيرة، وما يدرك بالعين: إبصار»[3].

ويقول ابن الأثير: «وأبو عذرتها: هو الذي يبتدع الأشياء الغريبة، ويستنبطها من ذوات نفسه، يُقال للرجل إذا أشار برأي صواب، أو نطق بكلام بليغ، أو أتى بفعل حسن ادعى أنه من قبله ولم يسبق إليه: أنت أبو عذرته، وأبو عذره، وأصله أن يقال للرجل الذي يفتض المرأة البكر فاتسع فيه»[4].

(١) فقه اللغة العربية ٢٣١.
(٢) النهاية - (ذأب).
(٣) اللسان - (بصر).
(٤) المرصع ٢٤٠.

إن تقديم الحسي على المعنوي المجمع عليه عند المحدثين له أمثلةٌ كثيرة في المعجم العربي، ولكنه لا يخلو من اضطراب يظهر عند المقارنة بين تقرير اللغويين للدلالة في المعجم، يقول ابن منظور: «الاحتراش والحَرْش: أن تهيج الضَّبَّ من جحره بأن تضربه بخشبة أو غيرها من خارجه، فيُخرج ذنبه ويَقْرب من باب الجحر يحسب أنه أفعى، فحينئذ يهدم عليه جحره ويؤخذ، والاحتراش في الأصل: الجمع والكسب والخداع»(١).

فالمعنوي هو الأصل، وهو على خلاف ما قرره ابن فارس رحمه الله في «المقاييس»، يقول: «الحاء والراء والشين أصل واحد..... وهو الأثر والتحزيز، ومن هذا الباب حرشت الضب وذلك أن تمسح جحره وتحرك يدك حتى يظن أنها حية فيخرج ذنبه فتأخذه..... فأما قولهم «حرشت بينهم إذا أغربت وألقيت العداوة فهو من الباب؛ لأن ذلك لتحزيز يقع في الصدور والقلوب»(٢).

ويظهر هذا عند المقارنة بين ما قرر في مادة «حني» في اللسان والمقاييس - يقول ابن منظور: «حنيت ظهري وحنيت العود: إذا عطفته..... وحنوت لغة فيه،.... وحنوت عليه: أي عطفت عليه من الحنو والشفقة، وكأن المعنى يرجع إليه»(٣).

ويقول ابن فارس: «الحاء والنون والحرف المعتل، أصل واحد يدل على العطف وتعوج، يقال: حنوت الشيء حنو، وحنيته إذا عطفته حنياً... ومنه حنت المرأة على ولدها تحنو»(٤).

• الخاتمة

في ختام هذا البحث الذي لا أزعم أنني أحطت فيه بكل المعايير الدلالية عند اللغويين.

أحمد الله سبحانه وتعالى على معونته وتوفيقه، وأخلص إلى النتائج التالية:

(١) لسان العرب - (حرش).
(٢) مقاييس اللغة - (حرش) ١/ ٣٩.
(٣) لسان العرب (حني).
(٤) مقاييس اللغة (حنو) ٢/ ١٠٨.

١- ظل الاهتمام بالمعايير الدلالية جهوداً فردية لم تتحول إلى قضية يكسبها النقاش مزية الإحكام، وصفة الانضباط، فبقيت تقريرات ابن سراج، وأبي هلال العسكري، ود. أحمد مختار عمر دون مراجعة ومحاكمة.

٢- تختلف المعايير الدلالية عن المعايير النحوية والصرفية، فالمعايير الدلالية لا يضبط بها النظام، ولا يوصف بها الكلام، ولكنها لضبط عمل اللغوي، وإحكام تقريراته عن علاقات الألفاظ وتفسيراته، بعكس المعايير النحوية والصرفية فهي لوصف النظام وضبط الكلام.

٣- إن العرف، واستقرار المعنى في أذهان المجتمع هو المعيار الضابط لعمل اللغوي في المعجم، وهو المعيار الذي على أساسه تحدد علاقات الألفاظ بعضها ببعض، وليس على أساس التمايز في المعاني النفسية والعاطفية.

٤- إذا تعددت المعاني العرفية للكلمة فليس من الصواب تجاهل ما آلت إليه الألفاظ والاحتكام إلى ما كانت عليه.

٥- إن معيار التعاكس، وعدم الاجتماع إذا انضم إليه معيار لفظي آخر وهو اتحاد اللفظ، كفيل بصحة الحكم على الكلمة بالضدية أو إخراجها من ألفاظ الأضداد.

٦- لا يصح اتخاذ العطف معياراً للحكم بتباين الألفاظ كما قرر أبو هلال العسكري رحمه الله.

٧- لا يصح اعتماد اتحاد المقابل واختلافه معياراً للحكم بالترادف أو التباين؛ لأنه يتناقض مع ما يقتضيه معيار استعمال الكلمة تعدياً ولزوماً.

٨- ضعف اتخاذ «قبول التفاوت» معياراً للحكم على الترادف بين الألفاظ؛ لأن قبول التفاضل والتفاوت راجع إلى اللفظ، والترادف أمر معنوي.

٩- ضعف اتخاذ اتحاد الجنس أو اختلافه معياراً للحكم بالترادف والتباين؛ لأن الجنس قد يتحد، وقد تلتقي الألفاظ في الحقول الدلالية الفرعية، ولكن دلالتها لا تتطابق.

١٠- إن دلالة الالتزام دلالة من خارج اللفظ، وهي ليست من عمل اللغوي أصلاً، فلا يمكن أن نفرق بها بين الألفاظ المترادفة.

١١- من أقوى الوسائل والمعايير للحكم على جودة التفسير المعجمي، ودقة التحديد الدلالي، والحكم بالتباين أو الترادف لتطبيق معيار العناصر المكونة للمعنى.

١٢- لا يصح اتخاذ اتفاق ما تؤول إليه الألفاظ أو اختلافه معياراً للحكم على الترادف والتباين.

١٣- اختلاف حروف التعدية أو اتفاقه لا ينهض دليلاً على ترادف أو تباين، لأن حروف التعدية اختلفت والمعنى واحد، واتفقت والمعنى متباين.

١٤- اختلاف الصيغة لا ينهض دليلاً ومعياراً للحكم بالتباين، فقد ثبت في المستعمل من اللغة أن الصيغة قد تختلف والمعنى واحد والعكس.

١٥- إن اختلاف المصاحب اللفظي دليل ومعيار صالح للحكم بالترادف والتباين.

١٦- لا يصح اتخاذ اتحاد الوضع والعصر دليلاً على الحكم في العلاقات بين الألفاظ؛ لأن العبرة بما آلت إليه الألفاظ لا بما كانت عليه.

١٧- إن التلطف في إدارة المواد في العربية حول معنى واحد لا يصل إلى حد جعله معياراً لا يتخلف، وميزاناً لا يطيش.

١٨- تقارب الأصوات وتدانيها في العربية لا يترتب عليه حتماً تقارب معنوي، بل قد يكون مؤشراً للتقارب الدلالي، وقد يكون معه تباعد دلالي، بل تضاد وتعاكس.

١٩- إن معيار قياس المعنى بالتدرج والحكم على علاقات الألفاظ أمر مترتب على تحليل المعنى إلى عناصره التكوينية.

٢٠- إن تقرير التطور الدلالي وترتيب دلالات الألفاظ يستدعي تقديم الحسي على المعنوي.

هذا أبرز ما توصلت إليه خلال هذا البحث، راجياً من الله أن يجد هذا البحث قبولاً لدى الباحثين فيحظى الشأن الدلالي بالمراجعة والتحقيق، ومعاودة النظر حتى يتخلص تقرير دلالات الألفاظ في المعجم العربي وكتب الغريب مما شابه من القصور والتباين.

والحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد الأنبياء والمرسلين

المصادر والمراجع

١. إبداع الدلالات في الشعر الجاهلي، د. محمد العبد، ط١، دار المعارف، ١٩٨٨م.

٢. اتفاق المباني وافتراق المعاني، سليمان بن بنين الدقيقي، تحقيق: يحيى عبدالرؤوف جبر، ط١، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.

٣. الإحكام في أصول الأحكام للآمدي، تحقيق عبدالرزاق عفيفي، المكتب الإسلامي، بيروت.

٤. إرشاد الساري، للقسطلاني، ط٧، المطبعة الكبرى الأميرية، مصر، ١٣٢٣هـ.

٥. أسس علم اللغة، ماريو باي، ترجمة: د. أحمد مختار عمر، ط٢، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٨٣م.

٦. الأضداد عند الفيروزأباي في القاموس المحيط، د. سعود آل حسين، مجلة جامعة الإمام، العدد٩، شوال ١٤٢٩هـ.

٧. الأضداد في اللغة، لمحمد حسين آل ياسين، ط١، مطبعة المعارف، بغداد، ١٣٩٤هـ- ١٩٧٤م.

٨. الأضداد، لأبي الطيب، تحقيق: د. عزة حسن، المجمع العلمي، دمشق، ١٣٨٢هـ- ١٩٦٣م.

٩. الأضداد، لقطرب، تحقيق: حنا حداد، ط١، دار القلم، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٤م.

١٠. أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة، د. نايف خرما، ط٢، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، ١٩٧٨م.

١١. الاقتراح في علم أصول النحو، للسيوطي، ط١، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٣٢هـ- ٢٠١١م.

١٢. الاقتضاب في غريب الموطأ وإعرابه على الأبواب، لليفرني، تحقيق: عبدالرحمن العثيمين، ط١،مكتبة العبيكان، ١٤٢١هـ- ٢٠٠١م.

١٣. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام، تحقيق: يوسف البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

١٤. تاج العروس من جواهر القاموس للزبيدي، دار الفكر العربي، بيروت، ١٤١٤هـ- ١٩٩٤م.

١٥. تاج اللغة وصحاح العربية، للجوهري، تحقيق: عبدالغفور عطار، ط٣، دار العلم للملايين، بيروت، ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م.

١٦. التحليل الدلالي إجراءاته ومناهجه، د. كريم زكي حسام الدين، دار غريب، القاهرة.

١٧. التضاد في اللغة العربية، بين المبالغة والتحقيق،، وفاء القرعاوي، رسالة ماجستير في مكتبة كلية الآداب بالدمام، الرقم العام، ٢٣٩، الرقم الخاص ٤١٠.

١٨. التطور الدلالي مظاهره وعلله وقوانينه، د. رمضان عبدالتواب، ط٣، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١٧هـ- ١٩٩٧م.

١٩. التعريفات، للجرجاني، مكتبة لبنان، ١٩٨٥م.

٢٠. تفسير الرازي، ط٣، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤٢٠هـ.

٢١. تهذيب اللغة، للأزهري، تحقيق: عبدالسلام هارون، المؤسسة المصرية العامة.

٢٢. الجيم، لأبي عمرو الشيباني، تحقيق: إبراهيم الأبياري، الهيئة العامة، ١٣٩٤هـ- ١٩٧٤م.

٢٣. الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل، لابن السيد البطليوسي، تحقيق: د. سعيد سعودي، دار الرشيد، ١٩٨٠م.

٢٤. خصائص العربية وأثرها في التعليم، د. سعود آل حسين، بحث منشور في مركز الملك عبدالله الدولي للغة العربية، الرياض، ط١، ١٤٣٦هـ- ٢٠١٥م.

٢٥. دائرة المعارف الإسلامية، ترجمة: محمد الغندي وزملائه،١٣٥٢هـ- ١٩٣٣م.

٢٦. دراسات في أسلوب القرآن، د. محمد عظيمة، مطبعة حسان، القاهرة.

٢٧. دراسات في دلالة الألفاظ والمعاجم اللغوية، د. عبدالفتاح البركاوي، ط٢، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.

٢٨. دراسات في اللغة، أ.د. صلاح حسنين، ط٢، مكتبة الآداب، ٢٠٠٧م- ٢٠٠٨م.

٢٩. دلائل الإعجاز، عبدالقاهر الجرجاني، تحقيق: ياسين الأيوبي، ط١، المكتبة العصرية.

٣٠. دلالة الألفاظ، د. إبراهيم أنيس، ط٦، دار المعاني، مصر، ١٩٨٦م.

٣١. الدلالة المحورية في معجم مقاييس اللغة، د. عبدالكريم جبل، ط١، دار الفكر، دمشق، ٢٠٠٣م.

٣٢. رسالة الاشتقاق، لابن السراج، تحقيق: محمد الدرويش وزميله، نسخة مصورة على الشبكة.

٣٣. الزاهر في معاني كلمات الناس، لأبي بكر الأنباري، تحقيق: حاتم صالح الضامن، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٢هـ- ١٩٩٢م.

٣٤. شرح الفصيح، للزمخشري، تحقيق: د. إبراهيم الغامدي، معهد البحوث العلمية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤١٧هـ.

٣٥. شرح ديوان المتنبي المنسوب، للعكبري، تحقيق: مصطفى السقا وزميلاه، دار المعرفة، بيروت.

٣٦. شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، نشوان الحميري، ط١، دار الفكر العربي، بيروت، ١٤٢٠هت- ١٩٩٩م.

٣٧. الصاحبي في فقه اللغة، لأحمد بن فارس، تحقيق: أحمد صقر، مطبعة عيسى البابي الحلبي.

٣٨. عالم اللغة عبدالقاهر الجرجاني، د. البدراوي زهران، ط٤، دار المعارف، ١٩٨٧م.

٣٩. علم الدلالة، د. أحمد مختار عمر، ط٤، عالم الكتب، ١٩٩٣م.

٤٠. علم اللغة بين القديم والحديث، د. عبدالغفار هلال، ط٢، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦.

٤١. علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، د. محمود السعران، دار النهضة، بيروت.

٤٢. عمدة القارئ في شرح صحيح البخاري، للعيني، دار إحياء التراث، بيروت.

٤٣. العين، للخليل بن أحمد، تحقيق: مهدي المخزومي وزميله، دار ومكتبة الهلال، القاهرة.

٤٤. الفروق اللغوية، لأبي هلال العسكري، تحقيق: محمد إبراهيم سليم، دار العلم، القاهرة.

٤٥. فروق لغوية مغفول عنها في فصحانا المعاصرة، أ.د. محمد يعقوب تركستاني، ط١، جامعة الملك سعود، الرياض، ١٤٣٧هـ- ٢٠١٦م

٤٦. فصول في فقه العربية، د. رمضان عبدالتواب، ط٢، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٠٤هـ- ١٩٨٣م.

٤٧. فقه اللغة العربية، د. العزاوي، دار الطباعة المحمدية، ١٣٨٧هـ- ١٩٦٧م.

٤٨. فقه اللغة وخصائص العربية، د. إميل يعقوب، ط٢، دار العلم للملايين، ١٩٨٦م.

٤٩. في اللهجات العربية، د. إبراهيم أنيس، ط٦، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٨٤م.

٥٠. القاموس المحيط، للفيروزأباي، دار الفكر، بيروت، ١٣٩٨هـ- ١٩٧٨م.

٥١. القاموس المحيط، للفيروزأباي، ط٨، مؤسسة الرسالة، لبنان، ١٤٢٦هـ- ٢٠٠٥م.

٥٢. الكتاب، لسيبويه، تحقيق: عبدالسلام هارون، ط٣، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.

٥٣. كشاف اصطلاحات الفنون، تحقيق: علي دحروج، ط١، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ١٩٩٦م.

٥٤. كلام العرب، د. حسن ظاظا، دار النهضة العربية، ١٩٧٦م.

٥٥. الكليات، لأبي البقاء الكفوي، تحقيق: عدنان درويش وزميله، مؤسسة الرسالة، بيروت.

٥٦. لسان العرب، لابن منظور، دار صادر، بيروت.

٥٧. لسانيات النص مدخل إلى انسجام الخطاب، د. محمد خطابي، ط١، المركز الثقافي، بيروت، ١٩٩١م.

٥٨. اللهجات العربية، د. إبراهيم نجا، مطبعة السعادة، ١٣٩٦هـ- ١٩٧٦م.

٥٩. المثل الثائر في أدب الكاتب والشاعر، لابن الأثير، تحقيق: محمد محي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت.

٦٠. المحكم والمحيط الأعظم، لابن سيده، تحقيق: عبدالحميد هنداوي، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.

٦١. المخصص، لابن سيده، تحقيق: خليل جفال، ط١، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤١٧هـ- ١٩٩٦م.

٦٢. مدخل إلى علم الدلالات، فرانك بالمر، ترجمة: د. خالد محمود جمعة، ط١، مكتبة دار العروبة، الكويت، ١٩٩٧م.

٦٣. المدخل إلى علم اللغة العام، د. رمضان عبدالتواب، ط٣، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١٧هـ- ١٩٩٧م.

٦٤. المفردات في غريب القرآن للراغب الأصفهاني، تحقيق صفوان الداودي، ط١، دار القلم، الدار الشامية، دمشق، بيروت، ١٤١٢هـ.

٦٥. المرصع في الآباء والأمهات والبنين والبنات والأذواء والذوات، لابن الأثير، تحقيق د. إبراهيم السامراتي، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٣٩١هـ.

٦٦. المزهر في علوم اللغة وأنواعها، للسيوطي، تحقيق: محمد أحمد جاد المولى وزميله، ط٣، مكتبة دار التراث، القاهرة.

٦٧. معاهد التنصيص، عبدالرحيم العباسي، تحقيق: محمد محي الدين عبدالحميد، عالم الكتب، بيروت.

٦٨. معجم اللسينات الحديثة، د. سامي عياد حنا، د. كريم زكي حسام الدين، د. نجيب جريس، ط١، بيروت، مكتبة لبنان، ١٩٩٧م.

٦٩. معجم المعاجم، لأحمد الشرقاوي إقبال، ط٢، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٩٣م.

٧٠. معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم، للسيوطي، تحقيق: د. محمد عبادة، ط١، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٤م.

٧١. المغرب في ترتيب المعرب، للمطرزي، دار الكتاب العربي.

٧٢. مغني اللبيب، لابن هشام، تحقيق: د. مازن المبارك وزميله، ط٦، دار الفكر، دمشق، ١٩٨٥م.

٧٣. المفردات في غريب القرآن، للأصفهاني، تحقيق: صفوان الدوادي،ط١، دار القلم، الدار الشامية، ١٤٤٢هـ.

٧٤. مقاييس اللغة، لابن فارس، تحقيق: عبدالسلام هارون، دار لجبل، بيروت، ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.

٧٥. مناهج البحث في اللغة، د. تمام حسان، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.

٧٦. النحو الوافي، د. عباس حسن، ط١٥، دار المعارف، القاهرة.

٧٧. النشر في القراءات العشر، لابن الجزري، تحقيق: علي الضباع، المطبعة التجارية الكبرى.

٧٨. نشوء اللغة العربية ونموها واكتهالها، أنستاس الكرملي، مكتبة الثقافة، القاهرة.

٧٩. نفح الطيب، للمقري، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت.

٨٠. النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي وزميله، المكتبة العلمية، بيروت، ١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م.

*****